

مَرْفَقُ الْوُصُولِ إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ

تَأْلِيفُ

أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْفَرْنَاصِيِّ الْمَالِكِيِّ
(تُوفِيَ سَنَةَ 829 هـ)

تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةُ

أَحْمَدُ مَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ الْجَكْنِيَّ الْبُونَوِيَّ الشَّنْقِيهِيَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- 001 - الحمد لله المحيطِ علمُهُ السابقِ الخلقِ جميعاً حكمُهُ
 002 - سبحانه من واجبٍ وجودُهُ عمَّ العبادَ لطفُهُ وجودُهُ
 003 - ألاله الخلقِ والأمرُ كُلُّهُ فليس في الوجودِ إلّا فعلُهُ⁽¹⁾
 004 - أبدعَ ما شاء كما قد شاءَ وفضَّلُهُ مَنْ به ابتداءً⁽²⁾
 005 - وعمَّ بالتكليفِ كُلَّ مَنْ⁽³⁾ خلقَ وخصَّ مَنْ شاءَ بماله سبقَ
 006 - وقدَّرَ الأرزاقَ والآجالا وحصرَ الأنفاسَ والأعمالا
 007 - ليَجْزِيَ العاصِيَ والمطيعا ولو يشاءَ هُدىَ الجميعا
 008 - أضلَّ مَنْ شاءَ ، ومَنْ شاءَ هدىَ وأرسلَ الرُّسلَ لتبيينِ الهدى
 009 - وعندما تَوَالَتِ الضلالة هداهمُ بخاتمِ الرِّسالة

(1) هذا البيتُ زيادةٌ من نسخة الأسكوريال والنسخة التونسية ، ساقط من عامة النسخ الأخرى المخطوطة والمطبوعة ، وبه يتم تعداد النظم (850) بيتا ، وهو العدد الذي نصّ عليه الناظم في مقدمته في البيت : (24) .

(2) في هامش النسخة التونسية : (منَّ به إنشاء) .

(3) كذا في النسخة التونسية . وفي عامة النسخ : (ما خلق) ، وشرح عليها الولائي ، وتبعه فخر الدين

المحسبي ، فتأولّا التكليفَ على معنًى مجازيّ يشمَلُ الجهاد .

والصحيحُ ما أثبتُّه ؛ لاختصاصِ التكليفِ بالعاقل ، ولأنّه عطفٌ عليه قوله : (وخصَّ مَنْ شاءَ بإله سبق) ، وقد تقدّم تفصيلُ ذلك في مقدّمة التحقيق .

- 010 - الحاشِر الماحي نبيِّ الرَّحْمَةِ
 011 - داعيهم لِلَّةِ الْإِسْلَامِ
 012 - مجدِّدًا معالِمَ الْإِيمَانِ
 013 - ولم يزل يدعو إلى دينِ الهدى
 014 - حتَّى دعاه ربُّه إليه
 015 - وَبَقِيَتْ سُنَّتُهُ مستمسكا
 016 - صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ما أَبَدَتْ هُدًى
 017 - وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مُعْتَنَى
 018 - وَالنَّظْمُ مُدْنٌ مِنْهُ كُلُّ ما قَصَا
 019 - فَهُوَ مِنَ الشَّرِّ لِفَهْمٍ أَسْبَقُ
 020 - لِذَا اسْتَعْنَتْ اللهُ فِي تَيْسِيرِ
 021 - فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ الْمَشْطُورَةِ
 022 - حَاشَيْتُهَا مِنْ لُغَةٍ وَمَنْطِقٍ
 023 - إِلَّا يَسِيرًا مِنْ مُقَدِّمَاتِ
 024 - فَاسْتَكْمَلْتُ عِدَّتَهَا خَمْسِينَ
 025 - وَعِنْدَمَا تَمَّتْ بِهَا الْمَقَاصِدُ
 026 - وَسَمَّيْتُهَا⁽¹⁾ بِـ «مُرْتَقَى الْوُصُولِ»
 027 - وَمَا بِهَا مِنْ خَطَاٍ وَمِنْ خَطَلٍ⁽²⁾
- حَمْدٌ أَحْمَدُ هَادِي الْأُمَّةِ
 مَبِينًا لِلْجَلِّ وَالْحَرَامِ
 وَمَظْهَرًا مَنَاهِجَ الْإِحْسَانِ
 لِيُنْجِيَ الْأُمَّةَ مِنْ مَهْوَى الرَّدَى
 مُمَرِّدًا صَلَاتَهُ عَلَيْهِ
 فَلَنْ يَضِلَّ مَنْ بِهَا تَمَسَّكَ
 وَمَا اقْتَفَى سَبِيلَهَا مَنْ اهْتَدَى
 بِهِ ، وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ يُجْتَنَى
 مُذَلِّلٌ مِنْ ثَمَنَاتِهِ مَا اعْتَصَى
 وَمُقْتَضَاهُ بِالنُّفُوسِ أَعْلَقُ
 عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ بِالتَّقْرِيرِ
 وَهِيَ عَلَى تَأْصِيلِهِ مَقْصُورَةٌ
 حَرْصًا عَلَى إِضْاحِ أَهْدَى الطَّرِيقِ
 تُفِيدُ فِي مَسَائِلِ سَتَائِي
 تَالِيَةً ثَمَانِيًا مِائِينَ
 وَمَهَّدْتُ بُنْيَانَهَا الْقَوَاعِدُ
 إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ
 أَذْنْتُ فِي إِصْلَاحِهِ لِمَنْ فَعَلُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامَّة النسخ : (سميتها) . وما أثبتَّه أظهر ؛ ليتناسب مع ما في خاتمة الكتاب من قوله : (مبدئي معنى ما به وسميته) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامَّة النسخ : (خلل) .

- 028 - لَكِنْ بِشَرْطِ الْعِلْمِ وَالْإِنْصَافِ فَذَا وَذَا مِنْ أَجْمَلِ الْأَوْصَافِ
029 - وَاللَّهُ يَهْدِي سُبُلَ السَّلَامِ سُبْحَانَهُ ، بِحَبْلِهِ اغْتَصَامِي

مقدمة

- 030 - عِلْمٌ «أُصُولِ الْفِقْهِ» عِلْمٌ نَافِعٌ لِقَدْرِ مُسْتَوَلٍ عَلَيْهِ رَافِعٌ
031 - وَ«الْفِقْهُ» : أَنْ يُعْلَمَ عَنْ دَلِيلٍ حُكْمٌ فُرُوعِ الشَّرْعِ بِالتَّفْصِيلِ
032 - وَجُمْلَةُ الْأَدْلَةِ الْكُلِّيَّةِ «أُصُولُهُ» ، وَكُلُّهَا قَاطِعِيَّةٌ
033 - وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ يَقَعُ وَهُوَ بِهَا ⁽¹⁾ مُعْتَمَدٌ وَمُتَّبَعٌ
034 - فَإِنَّهُ : الْعِلْمُ بِكُلِّ الشَّرْعِ أَخْذًا وَتَرْكًا عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِي ⁽²⁾
035 - وَمُسْتَمَدُّهُ : مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ ⁽³⁾ وَالْأَحْكَامِ

مدرك العقل

- 036 - أَوَّلُ مَا يُدْرِكُهُ ⁽⁴⁾ تَصَوُّرٌ وَعَنْهُ تَصَدِيقٌ لَهُ تَأْخُرُ
037 - فَأَوَّلُ : إِدْرَاكٌ مَعْنَى مُفْرَدٍ وَالثَّانِ : الْإِدْرَاكُ لِحُكْمٍ مُسْنَدٍ
038 - إِمَّا عَلَى النَّفْيِ ، أَوْ الْإِثْبَاتِ كَلِمَ يَقُمُ زَيْدٌ ، وَعَمَرُ وَآتِ
039 - كِلَاهُمَا قِسْمٌ بِالْوُجُوبِ إِلَى الضَّرُورِيِّ ، وَلِلْمَطْلُوبِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وهو له معتمد) ، ولكل من الروایتين توجیه مبیین في مقدمة التحقيق .

(2) في نسخة الأسكوريال : (عن دليل شرع) دون ياء .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (اللغة) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النسخة التونسية : (تدركه) ، وفي عامة النسخ : (تدركه) .

040 - بُرْهَانُهُ : لَوْ لَمْ يَحِبْ ذَا الْحُكْمِ لَعَمَّ جَهْلٌ ، أَوْ لَعَمَّ عِلْمٌ

فصل

- 041 - وَ«الْعِلْمُ» : مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ وَلَا يُرَى لِمَا نَقَضَهُ⁽¹⁾ مُحْتَمِلًا
 042 - وَعَكْسُهُ «اعْتِقَادٌ» ، إِنْ طَابَقَ صَحَّ
 043 - وَ«الشَّكُّ» : مَا كَانَ مِنَ الْإِدْرَاكِ
 044 - وَ«الظَّنُّ» : مَا كَانَ لَهُ التَّرْجِيحُ
 045 - وَادْعُ «أَمَارَةً» مُفِيدَ الظَّنِّ
 046 - فَمَا يُرَى عَنْ ثِقَةٍ مَنْقُولًا
 047 - وَمَا عَلَيْهِ لِلْوَرَى مُوَافَقَهُ
 048 - أَوْ جُلَّهْمٌ وَمَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْفٌ
 049 - وَادْعُ مُفِيدَ الْعِلْمِ بِ«الدَّلِيلِ»
 050 - دَلِيلٌ حِسٌّ ، وَدَلِيلٌ عَقْلِيٌّ
 051 - فَالْحِسُّ فِي الرُّؤْيَةِ وَالسَّمْعِ وَفِي
 052 - وَقُسَمَ الْعَقْلِيُّ لِلضَّرُورِيِّ
 053 - وَذَا الدَّلِيلُ فِي الْأُصُولِ لَا يَقَعُ
 054 - وَعِلْمُنَا بِمِثْلِ حُزْنٍ أَوْ فَرْحٍ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي التونسية وعامة النسخ : (ناقضه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (ولكن متبع) ، وما أثبتناه الصواب ؛ لتأديته المعنى المراد ، وهو أن هذا الدليل يقع بالتبع ، لا بالأصالة .

- 055 - وَالْحَدْسُ وَالتَّجْرِبُ مِنْ مُرَكَّبٍ وَمَعَهُمَا تَوَاتُرَالَهُ انْسُبِ
056 - وَمِثْلُهَا قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ لِابْنِ الْجَوِينِيِّ وَلِلْمُغْزَلِيِّ
057 - وَالنَّقْلُ فِي الْإِجْمَاعِ وَالْكِتَابِ مَعَ تَوَاتُرِ السُّنَّةِ كُلُّ مُتَّبَعٍ

فصل

- 058 - وَلِلْقِيَاسِ وَلِلإِسْتِقْرَاءِ نَفْعٌ ، وَلِلتَّمْثِيلِ فِي الْأَنْحَاءِ
059 - أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ : مَا تَرَكَبَا مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُتَجَبَّانِ⁽¹⁾ الْمَطْلَبَا
060 - فَإِنْ يَكُنْ بِجَمِيعِهِ قَطْعِيًّا فَيُنْتِجُ الْقَطْعِيَّ لَا الظَّنِّيَّ
061 - وَإِنْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا ظَنِّيَّةً فَلَيْسَ بِالنَّتِيجِ لِلْقَطْعِيَّةِ
062 - وَنَوْعُ الْإِسْتِقْرَاءِ فِي التَّفْسِيرِ تَتَّبَعُ لِلْحُكْمِ فِي الْأُمُورِ
063 - فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ عَمَّ مِنَ الْأَفْرَادِ كُلَّ مَا وَجَدَ
064 - وَرُبَّمَا يَبْلُغُ فِي ذَا الْحُكْمِ مَبْلَغٌ أَنْ يُفِيدَ حَالَ الْعِلْمِ
065 - كَعِلْمِنَا فِي النَّحْوِ أَنَّ الرَّفْعَا يَعُمُّ كُلَّ الْفَاعِلِينَ قَطْعًا
066 - وَلَا يُزِيلُ الْقَطْعُ بِالْكُلِّيَّةِ تَخَلُّفٌ إِنْ كَانَ مِنْ جُزْئِيَّةِ
067 - وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِوَصْفٍ ظَاهِرٍ فِي مِثْلِهِ «التَّمْثِيلُ» فِي مَصَادِرِ
068 - وَاعْتَبِرِ الْمَقَاسِ الْفِقْهِيَّةِ فَهِيَ عَلَى أَسَاسِهِ مَبْنِيَّةٌ

فصل

- 069 - وَإِنْ يَكُ الْعَقْلُ لِنَقْلِ عَضْدَا فَالنَّقْلُ مُتَّبَعٌ بِحَيْثُ وَجَدَا

(1) كذا في جميع النسخ .

- 070 - إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ بَحَالٌ فِي النَّظَرِ
 071 - وَالْحُسْنُ كَالْقُبْحِ بِهِ خُلْفٌ جَلِي
 072 - يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ : التَّحْسِينُ
 073 - وَالْعَقْلُ قَبْلَ الشَّرْعِ مَا لَهُ نَظَرٌ
 074 - وَقَالَ أَهْلُ الْإِعْتِزَالِ : الْعَقْلُ
 075 - ثُمَّ أَتَى الشَّرْعُ مُوَكَّدًا لِمَا
 076 - وَهُوَ لَهُمْ مِنَ الْأُصُولِ الْوَاحِيَةِ
 077 - وَالْقُبْحُ وَالْحُسْنُ⁽¹⁾ فِي الْإِسْتِعْمَالِ
 078 - أَوْ جِهَةِ النَّفَارِ وَالْوِفَاقِ
 079 - وَحَمَلَ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ الشَّرْعِ
 080 - الْأَضْبَهُانِي⁽³⁾ وَالْأَبْهَرِي
- إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ
 بَيْنَ أَوَّلِي السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلِي
 أَوْ ضِدُّهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ
 وَإِنَّهُ لَهُمْ لِأَصْلٍ مُعْتَبَرٍ
 لَهُ بَحَالٌ فِي الْأُمُورِ قَبْلُ
 أَذْرَكَ ، أَوْ مُبَيَّنًا مَا انْبَهَمَا
 وَعَلَّقُوا بِهِ فُرُوعًا ذَاوِيَةً
 بِنِسْبَةِ النَّقْصِ أَوْ الْكَمَالِ
 لِلطَّبْعِ عَقْلِيَّانِ بِاتِّفَاقٍ
 عَلَى إِبَاحَةٍ⁽²⁾ لَهَا وَالْمَنْعِ
 وَالْقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ الْمَرْضِيُّ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (والحسن والقبح) . وما أثبتته أظهر ؛

ليكون اللف والنشر مرتبين في قوله : (النقص أو الكمال) ، وفي قوله : (النفاذ والوفاق) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الإباحة) . وهي بالتعريف أولى ؛ ليتناسب

مع تعريف المعطوف عليه ، وهو : (المنع) .

(3) كذا في جميع نسخ وروايات «المرتقى» ، وهو وهم من الناظم ، نوه به محقق نسخة مركز تكوين

العلماء . قلت : وكأنه ذهب وهله إلى أن نسبة قائل هذا القول - وهو أبو الفرج - أصبهاني ، كما هي

نسبة أبي الفرج الأصبهاني صاحب «الأغاني» ، والواقع أنه عراقي ببغداد ، أصله من البصرة ،

وهو : أبو الفرج عمر - ويقال : عمرو - بن محمد بن عمرو الليثي ، ويقال : ابن محمد بن عبد الله ،

من أصحاب إسماعيل القاضي .

وهو هذا من باب قول زهير : «كأحر عاد» ، ويعني : كأحر ثمود ، أو قول امرئ القيس : «إذا

ما الثريا في السماء تعرّضت» ، ويعني : الجوزاء .

081 - لَكِنْ عَلَى دَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَفَاسِدٌ لِغَيْرِ هَٰذِي النِّيَّةِ⁽¹⁾

082 - وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ شُكْرُ الْمُنْعِمِ عَقْلًا ، سِوَى فِي الْمَذْهَبِ الْمَذْمُومِ

ابتداء الوضع

083 - الْوَضْعُ أَنْ يُجْعَلَ لِلْمَعْنَى عِلْمٌ لَفْظًا⁽²⁾ يُفِيدُ مَا لِيْذِي النَّفْسِ ارْتِسَامٌ⁽³⁾

084 - وَ⁽⁴⁾ الْقَصْدُ بِاللَّفْظِ لِقَصْدٍ وَاضِعِهِ ذَلِكَ لِإِسْتِعْمَالٍ فِي مَوَاقِعِهِ

085 - وَالْحَمْلُ الْإِعْتِقَادُ فِي مَا قَصَدَا مِنْ ذَلِكَ الْوَضْعِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا

086 - وَهَبَهُ قَدْ أَصَابَ فِي اعْتِقَادِهِ أَوْ خَالَفَ الْوَاضِعَ فِي مُرَادِهِ

087 - وَمَبْدَأُ اللَّغَاتِ⁽⁵⁾ قِيلَ : عِلْمٌ وَقِيلَ : وَضْعٌ ، وَاسْتَقَرَّ الْفَهْمُ

= وتكرر الوهل نفسه للنظام في موضع آخر من «المرتقى» ، فقال (702) :

وَالْخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلٍ ثَانٍ لِأَبْهَرِيٍّ وَلِلْأَصْبَهَانِيِّ

ووقع في الوهم نفسه في «المهيع» ، فقال :

وَالْأَصْبَهَانِيُّ كَذَاكَ الْأَبْهَرِيَّ خَالَفَ فِي الْمَذْهَبِ قَوْلَ الْأَكْثَرِ

ووفق لتجنب هذا الوهم حين عدل عن النسبة إلى الكنية في «مهيع الوصول» في موضع آخر ، فقال :

وَالْأَبْهَرِيُّ قَائِلٌ بِالْمَنْعِ فِي جَمْلَةِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ

وقال : بل مباحة أبو الفرج وممن له توقّف فلا حرج

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (كغير هذي النية) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (لفظ) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وأشار في هامش التونسية إلى وجوده في نسخته ، وفي التونسية وعامة

النسخ : (لدى النفس ارتسم) .

(4) ساقط من النسخة التونسية .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (اللغة) بالإنفراد .

- 088 - وَبَعْضُهُمْ مَذْهَبُهُ التَّوْقِيفُ فِي قَدَرٍ مَا يَكْفِي بِهِ تَعْرِيفُ⁽¹⁾
 089 - ثُمَّ الْجَمِيعُ مُكِنُّ الْوُقُوعِ وَالْخُلْفُ لَا يُثْمِرُ فِي الْفُرُوعِ
 090 - وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ جُلَّ النَّاسِ فَأَثْبَتَ اللَّغَاتِ⁽²⁾ بِالْقِيَّاسِ

فصل (في أسماء الألفاظ)⁽³⁾

- 091 - اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا مَعَا «تَبَائُنُ»، كَمَا «رَاحَ»، وَغَدَا⁽⁴⁾
 092 - وَفِي اتِّحَادٍ «مُتَوَاطِي»⁽⁵⁾ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ التَّسَاوِي، مِثْلَ: «أَرْضٍ وَشَجَرٍ»
 093 - وَمَعَ تَفَاوُتٍ لَدَيْهِ بَادٍ مُشَكِّكٌ كَالنُّورِ وَالسَّوَادِ
 094 - وَمَا بِهِ الْمَعْنَى فَقَطَّ تَعَدَّدَا كَالْعَيْنِ فَهُوَ «الْإِشْتِرَاكُ» وَرَدَا
 095 - وَمَا يُرَى لِنَوْعٍ ذَا يُجَالِفُ كَالْبُرِّ وَالْقَمْحِ هُوَ «الْمُرَادِفُ»
 096 - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِهِ لِقْصِدٌ زِيَادَةٌ، كَالسَّيْفِ، وَالْمُهَنْدِ
 097 - وَالْوَضْعُ شَرْطُ الْإِشْتِرَاكِ حَيْثُمَا أَتَى، وَإِلَّا فَهُوَ لِلنَّقْلِ انْتِمَى

فصل

- 098 - وَوُقُوعُ لَفْظِ الْإِشْتِرَاكِ وَضِعَا فِي مَعْنَيَيْهِ الْخُلْفُ فِيهِ وَقَعَا

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (التعريف) ، وهو أظهر ؛ ليتناسب مع تعريف (التوقيف) في صدر البيت .
 (2) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي التونسية وعامة النسخ : (اللغة) بالإنفراد .
 (3) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس .
 (4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النسخة التونسية : (اعتدى) ، وفي عامة النسخ : (اغتنى) .
 (5) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي التونسية وعامة النسخ : (متواط) .

- 099 - وَالْحُكْمُ فِيهِ إِنْ أَتَى مُجَرِّدًا تَوَقَّفَ فِيهِ بِحَيْثُ وَرَدًا⁽¹⁾
- 100 - وَالشَّافِعِيُّ حَامِلٌ لَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْأَشْتِرَاكُ مَا عَلَا
- 101 - وَحَيْثُمَا احْتَفَّتْ بِهِ الْقَرَائِنُ فَهُوَ لِتَغْيِينِ الْمُرَادِ ضَامِنٌ
- 102 - وَفِي الْكِتَابِ مِنْهُ بَعْضٌ قَدْ أَتَى مِثْلُ «قُرُوءٍ» حُكْمُهُ قَدْ ثَبَتَا
- 103 - وَمِثْلُهُ بَعْضُ الْمَعْرَبَاتِ كـ «الْأَبَّ»⁽²⁾ ، وَالْقُسْطَاسِ ، وَالْمِشْكَاةِ
- 104 - وَجَمَعَ مَا عَلَى اشْتِرَاكِ قَدْ وُضِعَ يُبْنَى عَلَى الْحَمْلِ⁽³⁾ الَّذِي مِنْهُ سُمِعَ
- 105 - وَصَحَّ أَنْ يَنْوَبَ عَنْ مُرَادِفٍ مُرَادِفٌ ، كـ «مُقْسِمٍ ، وَحَالِفٍ»
- 106 - وَالْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ أَوْ مَا بِالتَّبَعِ كـ «... بَسَنٍ» فِيهِ التَّرَادُفُ اِمْتَنَعَ

الحقيقة والمجاز

- 107 - مُسْتَعْمَلٌ فِي مَا لَهُ قَدْ وُضِعَا حَقِيقَةً يُدْعَى بِحَيْثُ وَقَعَا
- 108 - وَعَكْسُهُ⁽⁴⁾ الْمَجَازُ إِنْ كَانَ انْتَقَلَ وَهُوَ عَلَى عِلَاقَةٍ قَدْ اِشْتَمَلَ
- 109 - وَلَيْسَتْ الْأَحَادُ مِنْهُ تَفْتَقِرُ لِلنَّقْلِ ، شَأْنٌ كُلٌّ مَا لَا يَنْحَصِرُ
- 110 - ثُمَّ كِلَاهُمَا مَعًا قَدْ يَنْعَكِسُ فِي الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ وَلَيْسَ يَلْتَبَسُ
- 111 - وَلَيْسَتْ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِمَنْ عَادَ الْقَاضِي بِالْمَنْفِيَّةِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بحيث وُجِدا) ، وما أثبتته أولى من جهة الجرس الصوتي ولزوم ما لا يلزم .

(2) كذا في عامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (كاللآت) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (حمل) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (وعكسها) ، وما أثبتته أولى ؛ ليتناسب مع تذكير الضمير في قوله : (وهو على علاقة) ، وقوله : (وليسست الأحاد منه ... إلخ) .

- 112 - ثُمَّ الْمَجَازُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ يَكُونُ فِي الْمَفْرَدِ ، وَالْمَرْكَبِ
 113 - وَهُوَ بِتَشْبِيهِهِ⁽¹⁾ أَوْ اسْتِعَارَةِ
 114 - أَوْ حَيْثُهَا⁽²⁾ عَبَّرَ بِالْمُسَبَّبِ
 115 - أَوْ اسْمٍ كُلِّ إِنَّ يَكُنْ قَدْ أُطْلِقَا
 116 - أَوْ اسْمٍ مَا مَضَى ، وَمَا يَسْتَقْبِلُ
 117 - أَوْ اسْمٌ مَا جُورِ⁽³⁾ لِلْمُجَاوِرِ
 118 - وَاللَّفْظُ ذُو الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةُ
 وَكَيْفَ اشْتَرَاكَ ، فَاتَّبِعْ طَرِيقَهُ

المقتضيات المحتملة

- 119 - إِلَّا حَيْثُ قَابِلُ التَّرْجِيحِ وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ لَا الْمَرْجُوحِ
 120 - فَكُلُّ أَصْلٍ خُصَّ بِالتَّقْدِيمِ
 121 - وَذَلِكَ كَالْتَخْصِيسِ وَالتَّأْكِيدِ
 122 - وَالنَّقْلِ وَالِإِضْمَارِ وَالتَّأْوِيلِ
 123 - وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ
 مَعِ مَا يُرَى لِذَلِكَ مِنْ أَصُولٍ⁽⁴⁾
 أَنَّ الْمُرَادَ الْفَرْعُ لَا التَّأْصِيلُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وهو تشبيه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وحيثما) .

(3) كذا في الأسكوريال وتونس ، وفي هامش نسخة المعهد أنها في نسخة ، وفي عامة النسخ : (جاور) .
وما أثبتته أولى من جهة المعنى .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وما يرى كذا من أصول) . وما أثبتته
أولى ؛ لأن المذكورات فروغ ، لا أصول ، فيقدم عليها ما يرى لها من أصول .

- 124 - وَالْأَخْذُ بِالشَّرْعِيِّ مَعَ عَقْلِيٍّ
125 - وَفِي اخْتِيَالٍ مُقْتَضِيٍّ فَرْعَيْنِ
126 - قَدَّمَ عَلَى الْمَجَازِ تَخْصِيصًا ، وَذَا
127 - وَكُلُّهَا قَدَّمَ عَلَى النَّقْلِ كَمَا
128 - وَالنَّسْخُ لَا تَقُولُ بِهِ إِلَّا إِذَا
129 - وَفِي مَجَازٍ رَاجِحٍ بُعَارِضُ
130 - فَقَدَّمَ الْحَقِيقَةَ النُّعْمَانُ
131 - وَنَقَلُوا فِيهِ لِفَخْرِ الدِّينِ
وَمِثْلُهُ الْعُرْفِيُّ مَعَ وَضْعِيٍّ
الْحُكْمُ أَخْذُ أَقْرَبِ الْأَمْرَيْنِ
قَدَّمَ عَلَى الْإِضْمَارِ ، فَهُوَ الْمُحْتَدَى
جَمِيعُهَا عَلَى أَشْبَهَاتِ قَدَّمَ
لَمْ تُلَفِّ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مَا أَخْذًا
حَقِيقَةً بِالْعَكْسِ خُلْفٌ عَارِضُ
وَالْعَكْسَ عَنْ تَلْمِيذِهِ اسْتَبَانُوا
تَوَقُّفًا عَنْ عُهْدَةِ التَّعْيِينِ

لحن الخطاب وفحواه ودليله

- 132 - وَيَخْضُلُ الْقَضْدُ مِنَ التَّفْهِيمِ
133 - «لَحْنُ الْخِطَابِ»: الْإِقْضَاءُ مَا عُرِفَ
134 - وَالْعَقْلُ عُمْدَةٌ فِي الْإِقْضَاءِ
135 - وَبِ«رُفِعَ عَنْ أَمْنِيِ الْخَطَا»، وَ«لَا
136 - وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّضْرِيحِ
137 - فَأَوَّلُ كَمُقْتَضِيِ التَّحْلِيلِ
138 - وَالثَّانِ مِثْلُ «فَاقْطَعُوا» أَوْ «اجْلِدُوا»⁽¹⁾
بِالِاقْتِضَاءِ وَاللَّفْظِ وَالْمَفْهُومِ
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِلْفَهْمِ حُذْفُ
وَقَدْ يُرَى بِالشَّرْعِ فِي أَشْيَاءِ
صَلَاةٍ إِلَّا بِطُهُورٍ مَثَلًا
مَعَ قَضْدِهِ ، وَمِنْهُ بِالتَّلْوِيحِ
وَمُقْتَضِيِ التَّحْرِيمِ فِي التَّنْزِيلِ
فِي الْفَهْمِ لِلتَّعْلِيلِ حَيْثُ يَرُدُّ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (أو فاجلدوا) . وهو أولى ؛ لموافقة لفظ الآية المشار إليها .

- 139 - وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي التَّرْغِيبِ وَالْمَذْحِ ، أَوْ فِي الذَّمِّ وَالتَّرْهِيْبِ
 140 - وَذَاكَ مَا يُقْصَدُ فِي الْعِبَارَةِ وَعَظِيمُ مَقْصُودُهُوَ «الِإِشَارَةُ»
 141 - مِثْلُ أَقْلِ الْحَمْلِ مِنْ دَلِيلِهِ وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَلَى سَبِيلِهِ⁽¹⁾
 142 - ثُمَّ الَّذِي فَحَوَى الْخِطَابَ طَابَقَهُ سُمِّيَ بِـ«الْمَفْهُومِ ذِي الْمَوْافَقَةِ»⁽²⁾
 143 - وَهُوَ الَّذِي الْمَسْكُوتُ عَنْهُ حُكْمُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَنْطُوقِ بَادٍ⁽³⁾ فَهْمُهُ
 144 - وَقَدْ يُرَى الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَهْلًا لِحُكْمِ مَنْطُوقٍ بِهِ ، أَوْ أَوْلَى
 145 - وَإِنْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ قَدْ خَالَفَهُ فَإِنَّهُ «الْمَفْهُومُ ذُو الْمُخَالَفَةِ»
 146 - وَسُمِّيَ «الدَّلِيلَ فِي الْخِطَابِ»⁽⁴⁾ وَخَصَّصَهُ النُّعْمَانُ بِاجْتِنَابِ
 147 - وَمَالِكَ قَالَ بِهِ كَالشَّافِعِيِّ⁽⁵⁾ وَلَيْسَ فِي الْمَنْطُوقِ خُلْفٌ مَا نَبَعَ⁽⁶⁾
 148 - وَالْأَخْذُ بِالْمَفْهُومِ فِي الْمَذَاهِبِ مُتَنَبِّعٌ إِنْ يَجْرِي مَجْرَى الْغَالِبِ
 149 - كـ«فِي حُجُورِكُمْ» ، كَذَا مَا أَشْبَهَهَا «سَبْعِينَ مَرَّةً» مُبَالَغًا بِهَا
 150 - فِي الشَّرْطِ وَالْغَايَةِ ذَا الْمَفْهُومِ قَدْ جَاءَ ، وَفِي اسْتِثْنَاءٍ ، وَخَصْرٍ ، وَعَدَدٍ
 151 - وَجَاءَ فِي الْعِلَّةِ وَالزَّمَانِ وَالْوَصْفِ⁽⁷⁾ بِالْخُلْفِ ، وَفِي الْمَكَانِ

(1) كَذَا فِي نَسْخَتِي الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ ، وَفِي عَامَةِ النَّسْخِ : (وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَلَى تَفْصِيلِهِ) .
 (2) كَذَا فِي نَسْخَتِي الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ ، وَفِي عَامَةِ النَّسْخِ : (فَذَلِكَ الْمَفْهُومُ ذُو الْمَوْافَقَةِ) .
 (3) كَذَا فِي عَامَةِ النَّسْخِ ، بِهَا فِيهَا التُّونِسِيَّةُ ، وَفِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ : (بَادِي فَهْمِهِ) .
 (4) كَذَا فِي نَسْخَتِي الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ ، وَفِي عَامَةِ النَّسْخِ : (وَسُمِّيَ الدَّلِيلُ لِلْخِطَابِ) .
 (5) كَذَا فِي نَسْخِ الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ وَالْمَعْهَدِ 1 ، وَفِي بَقِيَّةِ النَّسْخِ : (وَالشَّافِعِيُّ) .
 (6) كَذَا فِي نَسْخَتِي الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ ، وَفِي عَامَةِ النَّسْخِ : (خَوْفُ مَانِعٍ) .
 (7) ضَبَطَ فِي الْأَسْكَورِيَالِ بِالرَّفْعِ ، وَلَمْ يُضَبِّطْ فِي بَقِيَّةِ النَّسْخِ .

152 - وَبِاللَّذِي ⁽¹⁾ يَلْزَمُ حَتْمًا اجْتَنَبَ مَنْ قَدْ عَدَا الدَّقَّاقَ مَفْهُومَ اللَّقَبِ ⁽²⁾

الأحكام

- 153 - مُبَاحٌ أَوْ وَاجِبٌ أَوْ حَرَامٌ
 154 - فَ«الْوَاجِبُ» الْمَطْلُوبُ شَرْعًا فِعْلُهُ
 155 - وَالتَّرَكُّ إِنْ يُطْلَبُ فَذَا «الْحَرَامُ» مَعَ
 156 - وَمَا أَتَى التَّخْيِيرُ فِيهِ شَرْعًا
 157 - وَمِنْ خِطَابِ الشَّارِعِ الْأَحْكَامُ ، لَا
 158 - وَلَا يُرَى تَعَلُّقُ الْأَحْكَامِ
 159 - فَهَا تَعَلَّقَ بِالنَّاسِي
 160 - وَمَا بِهِ تَمَامٌ وَاجِبٌ وَجَبَ مِنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ ضِمْنَا يُكْتَسَبُ
- أَوْ نَذْبٌ أَوْ مَكْرُوهٌ الْأَحْكَامُ
 جَزْمًا ، وَدُونَ الْجَزْمِ «نَذْبٌ» أَصْلُهُ
 جَزْمٍ ، وَ«مَكْرُوهٌ» إِنْ الْجَزْمُ ارْتَفَعَ
 فِعْلًا وَتَرَكَافُ «الْمُبَاحُ» يُدْعَى
 مِنْ صِفَةِ الْأَعْيَانِ حَيْثُ تُجْتَلَى
 إِلَّا بِقَصْدٍ مِنْ أُولِي الْأَفْهَامِ
 وَلَا بِمَنْ أَشْبَهَهُ فِي النَّاسِ
 مِنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ ضِمْنَا يُكْتَسَبُ

فصل

- 161 - مَعْنَى «الْوُجُوبِ» : الْفَرَضُ بِاتِّفَاقٍ
 162 - فَجَعَلَ «الْفَرَضَ» عَنِ الْقَطْعِيِّ
 163 - وَ«الْفَرَضُ» مَقْسُومٌ إِلَى نَوْعَيْنِ
- وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْإِطْلَاقِ
 وَ«الْوَاجِبَ» الثَّابِتَ عَنْ ظَنِّيٍّ
 فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، وَفَرَضٌ عَيْنٌ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وللذي) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس .

وفي بلوغ السؤل : (وللذي يلزم حيثما اجتنب * من قد سوى الدقاق مفهوم اللقب) ، وفي المعهد 1 :
 (وللذي يلزم حيثما اجتنب * من عدا الدقاق مفهوم اللقب) ، وفي حبينا : (وللذي يلزم حتما اجتنب
 * مما سوى الدقاق مفهوم اللقب) ، وفي نسخة إياه 1 : (اجتنب * من سوى الدقاق مفهوم اللقب) ،
 وهو أولي ؛ لئلا يدخل حرف التحقيق «قد» على الفعل الجامد ، أو على الحرف .

- 164 - فَمَا عَلَى الْأَعْيَانِ حُكْمُهُ⁽¹⁾ كُتِبَ فَذَاكَ فَرَضُ الْعَيْنِ لَيْسَ يَنْقَلِبُ
- 165 - وَمَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَالْجِهَادِ فَرَضُ كِفَايَةِ عَلَى الْعِبَادِ
- 166 - يَسْقُطُ عَنْ كُلِّ إِذَا الْبَعْضُ فَعَلَ وَيَأْتِي الْجَمِيعُ إِنْ هُوَ ائْتَمَلَ
- 167 - وَمِنْهُ مَا التَّرْتِيبُ فِيهِ جَارٍ مِثَالُهُ : كَفَّارَةُ الظَّهَارِ
- 168 - وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ ، كَغَيْرِ الصَّوْمِ فِي مَا قَدْ أَتَى كَفَّارَةَ لِلْحَلِفِ
- 169 - فَالْفَرَضُ وَاحِدٌ عَلَى التَّخْيِيرِ وَذَلِكَ الْمُخْتَارُ لِلْجُمْهُورِ
- 170 - وَمِنْهُ مَا فِي وَقْتِهِ تَوْسِيعٌ كَالْحَجِّ ، أَوْ مُقَدَّرٌ مَقْطُوعٌ
- 171 - وَعُلُقَ الْوُجُوبُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ بِكُلِّ الْوَقْتِ فِي الْمَقْدَرِ
- 172 - وَالشَّافِعِيُّ بِإِبْدَاءِ عَلَقَا وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ بِمَا حُقِّقَا⁽²⁾
- 173 - وَ«النَّدْبُ» لِلْعَيْنِ ، وَغَيْرِ عَيْنٍ⁽³⁾ كَقُرْبَةِ الْأَذَانِ ، وَالْعَيْنَيْنِ
- 174 - وَالنَّدْبُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلْأَكْثَرِ وَعَنْهُمْ «الْمَكْرُوهُ» بِالنَّهْيِ حَرِي⁽⁴⁾
- 175 - وَ«الذَّنْبُ»⁽⁵⁾ الْإِزْتِكَابُ لِلْحَرَامِ وَمِثْلُهُ «الْإِثْمُ» لَدَى الْإِفْهَامِ
- 176 - وَهُوَ مُقَسَّمٌ⁽⁶⁾ إِلَى الصَّغَائِرِ ثُمَّ إِلَى مَا عُذِّ فِي الْكِبَائِرِ⁽⁷⁾

- (1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (فرضه) .
- (2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (فيه حقًا) .
- (3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (العين) ، وهو أولي ؛ ليتناسب مع تعريف (للعين) .
- (4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (للنهي) .
- (5) كذا في عامة النسخ بما فيها التونسية ، وفي نسخة الأسكوريال : (النَّدْب) ، وهو سبق قلم .
- (6) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (وهو مقسوم) .
- (7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (من كبائر) .

- 177 - وَقَدْ تَخَفُ حَالَهُ «الْمَكْرُوه»
 178 - وَرُبَّمَا أُطْلِقَ وَالْقَضْدُ بِهِ
 179 - وَأُطْلِقَ «الْمُبَاحُ» إِطْلَاقَيْنِ
 180 - وَأُطْلِقَ الثَّانِي عَلَى رَفْعِ الْحَرْجِ
 181 - وَبِاعْتِبَارِ مَا انْتَقَالَهُ⁽¹⁾ يُرَى
 182 - وَلَيْسَ بِالْجِنْسِ لِوَاجِبٍ ، وَلَا
 183 - وَلَيْسَ طَاعَةً ، دَلِيلُ مَا ذُكِرَ
- وَقَدْ يَكُونُ ضِدُّ ذَلِكَ فِيهِ
 تَعَيُّنُ الْحَرَامِ لَا الْمُشْتَبِهِ
 الْأَوَّلُ التَّخْيِيرُ فِي الْأَمْرَيْنِ
 وَمَا أُبِيحَ رُخْصَةً فِيهِ أَنْدَرَجَ
 عَنْ أَصْلِهِ لِمُقْتَضَى⁽²⁾ مَا اعْتَبِرَا
 بِمَا بِأَمْرِ حُكْمُهُ قَدْ حَصَلَ
 أَنْ لَيْسَ لَازِمًا بِنَذْرٍ إِنْ نُذِرَ

ما تتوقف عليه الأحكام

- 184 - وَذَلِكَ مَانِعٌ وَشَرْطٌ وَسَبَبٌ
 185 - فَ«السَّبَبُ» : الْمُظْهَرُ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ
 186 - وَ«الشَّرْطُ» : مَا مِنْ شَأْنِهِ إِنْ عُدِمَا
 187 - وَ«الْمَانِعُ» : الَّذِي إِذَا مَا وُجِدَا
- وَالْكُلُّ مُعْمَلٌ بِمَالِهِ⁽³⁾ انْتَسَبَ
 وَإِنْ يَكُنْ يُزْعَمُ فَالْحُكْمُ اِزْتَفَعَ
 أَنَّ لَازِمَ لِحُكْمِهِ أَنْ يُعْدَمَا
 فَلَازِمٌ لِلْحُكْمِ أَنْ لَا يُوجَدَا

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (انتفى له) ، وهو تصحيّف سبب إشكالا في معنى البيت ، نَهَتْ عَلَى تَفْصِيلِهِ فِي مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ . وَيَوْضَحُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَاصِمٍ - فِي بَعْضِ نَسَخِ «الْمُهَيْجِ» ، وَفِي هَامِشِ النِّسْخَةِ الْأَصْلِيَّةِ مِنْهُ بَخْطٌ مُشَابِهٌ لَخَطِّ النَّاطِمِ ، وَعَلَيْهِ عَلَامَةٌ تَصْحِيحٍ - فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَى أَنْوَاعِ الْمُبَاحِ :

وَهُوَ إِلَى سِوَاهِ قَدْ يَنْتَقِلُ مَعَ اعْتِبَارِ مَا بِهِ يَتَّصِلُ

(2) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (من مقتضى) ، وما أثبتته أرجح ؛ لتأديته المعنى المراد .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بما به) .

- 188 - وَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ كُلُّ مَا ذُكِرَ مَعَ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ ، كَالرَّقِّ اعْتَبِرَ
 189 - وَلَا يَكُونُ وَاحِدًا⁽¹⁾ مِنْهَا بَدَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ سِوَاهُ⁽²⁾ أَبَدًا
 190 - وَالْبَعْضُ فِي الْأَسْبَابِ مِنْ مَقْدُورٍ مُكَلَّفٍ ، كَالْبَيْعِ ، وَالنُّذُورِ
 191 - وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ لَهُ مَقْدُورَةٌ كَالْفَجْرِ ، وَالزَّوَالِ ، وَالضَّرُورَةِ
 192 - وَمِثْلُهَا الشُّرُوطُ وَالْمَوَانِعُ مَعًا ؛ كِلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهَا وَاقِعٌ
 193 - كَالغُسْلِ ، أَوْ كَالْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ⁽³⁾ وَالذَّيْنِ ، أَوْ كَالْحَيْضِ لِلْفَتَاةِ⁽⁴⁾
 194 - فَغَيْرُ مَقْدُورٍ بِكُلِّهَا اعْتَبِرَ مِنْ جِهَةِ الْوَضْعِ بِحَيْثُمَا نُظِرَ
 195 - وَاعْتَبِرَ الْمَقْدُورُ حَيْثُ وَقَعَا مِنْ جِهَةِ التَّكْلِيفِ وَالْوَضْعِ مَعًا
 196 - وَوَضْعُ الْأَسْبَابِ لِذَرْءٍ مَفْسَدَةٍ أَوْ لِاقْتِضَاءٍ مَضْلَحَةٍ مُعْتَمَدَةٍ
 197 - وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ، قِسْمٌ قَدْ وُضِعَ قِسْمُهُ الثَّانِي لِذِي⁽⁵⁾ الشَّرْعِ مُنْعَ
 198 - فَأَوَّلُ : كَالْبَيْعِ ، وَالنِّكَاحِ
 199 - وَقَدْ يُرَى لِلْسَّبَبِ الَّذِي اسْتَقَرَّ مِثْلُ الْشَّرْطِ مِثْلُهُ ، وَمَانِعٌ⁽⁶⁾
 200 - مِثْلَ الْوُضُوءِ ، وَالْمَحِيضِ الْمَانِعِ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (واحدًا) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (سواء) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (للزكاة) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (للبنات) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ بها فيها نسخة تونس : (لذئ) .

(6) كذا في نسختي تونس والأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (المانع) . وما أثبتُّه أرجح ؛ ليسلم البيت من الإبطاء ، وتقدير الولايت للبيت يقتضي رفع (المانع) في صدر البيت ، والأرجح جرُّها دون =

- 201 - كَذَاكَ قَدْ يَكُونُ لِلْمُسَبِّبِ
كَالْغُسْلِ أَسْبَابُ لَدَى التَّرَكُّبِ
- 202 - وَمِثْلُهُ الْمَشْرُوطُ فِي تَعَدُّدِ
شُرُوطِهِ ، كَأَكْثَرِ التَّعَبُّدِ
- 203 - كَذَلِكَ الْمَمْنُوعُ مَعَ مَوَانِعِهِ⁽¹⁾
كَالْبَيْعِ ، أَوْ كَالصَّوْمِ فِي مَوَاقِعِهِ
- 204 - وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ كَافٍ مُعْتَبَرٌ
وَمِثْلُهُ فِي الْمَنْعِ مَانِعٌ ظَهَرَ
- 205 - وَالشَّرْطُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّخَلُّفِ
بِوَاحِدٍ يُفْقَدُ حُكْمُ مُتَتَفٍ⁽²⁾
- 206 - وَالشَّرْطُ قَدْ قُسِمَ لِلْعَادِيَّ
ثُمَّ إِلَى الْعَقْلِيِّ ، وَالشَّرْعِيِّ
- 207 - كَالْأَكْلِ فِي الْحَيَاةِ ، وَالْحَيَاةِ
فِي الْعِلْمِ ، وَالْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ
- 208 - ثُمَّ لِذِي الْأَدَاةِ : «إِنْ ، وَمَنْ ، وَلَوْ»
وَمَا لِمَعْنَاهَا بِهِ قَدْ اخْتَلَوْا
- 209 - وَلِلْقَرَانِيِّ وَمَنْ لَهُ انْتَسَبَ
الْقَوْلُ : إِنَّ ذَا لَهُ حُكْمُ السَّبَبِ
- 210 - وَهُوَ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مَنْ نَظَرَ
كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرُوطِ يُعْتَبَرُ
- 211 - ثُمَّ التَّزَامُ مَا بِشَرْطٍ عَلَّقَا
هُوَ الَّذِي لِمَرْقَى الْأَسْبَابِ⁽³⁾ اِزْتَقَى

أوصاف العبادة وغيرها

- 212 - فِعْلُ الْمَكْلَفِ لَهُ أَوْصَافٌ
لِبَعْضِهِ بِبَعْضِهَا اتَّصَافٌ
- 213 - فَصِحَّةٌ ، عَزِيمَةٌ ، أَدَاءٌ
وَاعْكِسَ : فَسَادٌ ، رُخْصَةٌ ، قَضَاءٌ

= إعادة عامل الجَرِّ ؛ وهو أمرٌ معهودٌ مِنَ النَّازِمِ فِي «المرتقى» وغيره ، وارتكابه أولى من حذف الخبرِ مع عدم أمن اللُّبْسِ ، كما تقدّم تفصيلُهُ فِي مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ .

(1) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ وَعَامَّةِ النُّسَخِ ، وَفِي نَسْخَةِ تُونِسَ : (فِي مَوَانِعِهِ) .

(2) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ وَتُونِسَ وَالْمَعْهَدِ 1 ، وَفِي بَقِيَّةِ النُّسَخِ : (مَقْتَفٍ) .

(3) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ وَتُونِسَ وَالْمَعْهَدِ 1 ، وَفِي بَقِيَّةِ النُّسَخِ : (طَرَفِ الْأَسْبَابِ) .

- 214 - مَا أَسْقَطَ الْقَضَا هُوَ «الصَّحِيحُ»
 215 - وَمِثْلُهَا الْإِجْرَاءُ فِي الْعِبَادَةِ
 216 - وَعَكْسُهَا «الْفَسَادُ، كَالْبُطْلَانِ»
 217 - وَيَقْتَضِي فِي الْعَادَةِ الْفَسْحَ، وَفِي
 218 - وَمَا قَضَى الشَّرْعُ لَنَا تَحْتِمَهُ
 219 - وَعَكْسُهَا «الرُّخْصَةُ»، وَهِيَ: مَا السَّبَبُ
 220 - وَاعْتَبِرِ الْعَزِيمَةَ الْمُعْتَادَةَ
 221 - أَوْ اعْتَبِرْهَا بِالْعُمُومِ مُطْلَقًا
 222 - وَاعْتَبِرِ الرُّخْصَةَ فَهِيَ تَجْرِي
 223 - أَوْ اعْتَبِرْهَا بِانْتِفَا الْعُمُومِ فِي
 224 - وَأَصْلُهَا الْجَوَازُ، وَهِيَ تَنْتَهِي
 225 - ثُمَّ «الْأَدَاءُ»: فِعْلٌ مَا وَقَعَ فِي
 226 - وَفِي «الْقَضَاءِ» اِعْكِسَ⁽¹⁾، وَأَوْجَبَ الْقَضَا
 227 - وَبَعْضُهُ مِنْ وَصْفِهِ الْقَضَاءُ
 228 - وَذَاكَ كَالْحَائِضِ حَيْثُ تَقْضِي
 229 - وَبَعْضُ مَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ
 230 - كَمِثْلِ سَاهٍ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
- أَوْ وَافَقَ الْأَمْرَ، وَذَا مَرْجُوحٌ
 وَهِيَ أَعَمُّ؛ إِذْ تُرَى فِي الْعَادَةِ
 هُمَا سَوَاءٌ لِسَوَى النُّعْمَانِ
 عِبَادَةِ إِعَادَةِ الْمَكْلَفِ
 مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ هُوَ «الْعَزِيمَةُ»
 قَدْ عَيَّنَ الْأَخْذَ بِعَكْسٍ مَا وَجِبَ
 بِأَنَّهَا تَجْرِي بِحُكْمِ الْعَادَةِ
 أَوْ كَوْنِ شَرْعِهَا ابْتِدَاءً حَقَّقًا
 مَعَ انْخِرَامِ عَادَةِ لِغُذَرِ
 زَمَانٍ، أَوْ فِي حَالٍ، أَوْ مُكْلَفٍ
 لِلنَّدْبِ، وَالْوُجُوبِ، وَالْأَخْذُ بِهِ
 وَقَدْ لَهَا قُدْرٌ لِلْمُكْلَفِ
 أَمْرٌ جَدِيدٌ، وَالْأَقْلُ مَا مَضَى
 وَإِنْ يَكُنْ يَمْتَنِعُ الْأَدَاءُ
 وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ غَيْرُ مَرْضِي
 إِنْ قَاتَ لَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ
 الشَّرْعُ مِنْ قَضَائِهَا قَدْ مَنَعَهُ

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1، وفي البقية: (وفي القضا اعكس).

المقاصد الشرعية

- 231 - مَقَاصِدُ الشَّرْعِ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ وَأَصْلُهَا مَا بِ«الضَّرُورِيِّ»⁽¹⁾ اِشْتَهَرُ
 232 - وَاتَّفَقَتْ فِي شَأْنِهِ⁽²⁾ الشُّرَائِعُ
 233 - وَهُوَ : الَّذِي بِرَغْبِهِ اسْتَقَرَّ
 234 - وَذَلِكَ : حِفْظُ الدِّينِ ، ثُمَّ الْعَقْلِ
 235 - مِنْ جِهَةِ الْوُجُودِ وَالثَّبَاتِ
 236 - وَتَارَةً بِالذَّرْءِ لِلْفَسَادِ
 237 - وَبَعْدَهُ «الْحَاجِيُّ» ، وَهُوَ : مَا افْتَقَرَ
 238 - مِنْ جِهَةِ التَّوَسُّعِ فِي مَا يُنْتَهَجُ
 239 - وَثَالِثٌ قِسْمٌ «الْمَحْسَنَاتِ»
 240 - وَفِي الضَّرُورِيِّ وَفِي الْحَاجِيِّ
 241 - كَالْحَدِّ فِي شُرْبِ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ
 242 - وَكُلُّهَا قَوَاعِدٌ كُلِّيَّةٌ
 243 - وَلَيْسَ رَافِعًا لِكُلِّيَّاتِهَا
- وَأَصْلُهَا مَا بِ«الضَّرُورِيِّ»⁽¹⁾ اِشْتَهَرُ
 أَنْ كَانَ أَصْلًا ، وَسِوَاهُ تَابِعٌ
 صَلاَحُ دُنْيَا ، وَصَلاَحُ أُخْرَى
 وَالنَّفْسِ ، وَالْمَالِ مَعًا ، وَالنَّسْلِ
 كَالْأَكْلِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالصَّلَاةِ
 كَالْحَدِّ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالْجِهَادِ
 لَهُ مُكَلَّفٌ⁽³⁾ بِأَمْرِ مُعْتَبَرٍ
 أَوْ رَفْعِ تَضْيِيقِ مُوَدٍّ لِلْحَرْجِ
 مَا كَانَ مِنْ مُحَاسِنِ⁽⁴⁾ الْعَادَاتِ
 مَا هُوَ مِنْ تَنْمَةِ الْأَصْلِيِّ
 وَكَاعْتِبَارِ كُفَاءِ ذَاتِ الصَّغَرِ
 مَقَاصِدُ الشَّرْعِ بِهَا مَرْعِيَّةٌ
 تَخْلَفُ لِبَعْضِ جُزْئِيَّاتِهَا

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الضرورة) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس وشرح إياه 1 وحبينا ، وفي نسختي بلوغ السؤل والمعهدي 1 : (شأنها) . وما أثبتته أولى ؛ لتذكير الضمير في المذكورات كلها .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة شرح إياه 1 : (المكلف) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مسائل) . وما أثبتناه أرجح ؛ لتأديته المعنى المقصود .

- 244 - وَهِيَ : تَعَبُّدَاتٌ ، أَوْ عَادَاتٌ
 245 - وَجُمْلَةُ التَّعَبُّدَاتِ يَمْتَنِعُ
 246 - وَفِي الَّذِي يَدْخُلُهُ الْمَالُ نَظَرٌ
 247 - إِذْ صَارَ مِنْ بَحَالِ الاجْتِهَادِ
 248 - وَغَيْرُهَا تَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ
 249 - مَا لَمْ تَكُنْ حِكْمَتُهُ مَقْصُورَةً
 250 - كِمِثْلِ مَا لِيَلِازِدْ جَارِ شَرْعُهُ
 251 - وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ يَمْنَعُ الْحَيْلَ
 252 - مَا لَمْ يَكُ الشَّرْعُ يُرَاعِيهِ قَدْ
 253 - كِمِثْلِ مَا رُوِيَ فِي مَنْ يُكْرَهُ
 254 - أَوْ يَكُنِ الشَّرْعُ لَهُ مُطَرِّحًا
 255 - كَمَنْ لَهُ بُرٌّ رَفِيعُ الْعَيْنِ
 256 - وَمَنْ أَجَازَ فَأَرَى اجْتِهَادَهُ
 257 - وَلَا يُقَالُ : إِنَّهُ تَعَمَّدَا
 258 - وَوَاجِبٌ فِي مُشْكِلَاتِ الْحُكْمِ
- ثُمَّ جَنَائِاتٌ ، مُعَامَلَاتٌ
 أَنْ يُسْتَنَابَ فِي الَّذِي مِنْهَا شَرْعٌ
 مِنْ جِهَتَيْنِ ، فِيهِ خُلْفٌ⁽¹⁾ اشْتَهَرَ
 لِنَاطِرٍ ، كَالْحَجِّ ، وَالْجِهَادِ
 نِيَابَةٌ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 عَادَةٌ أَوْ شَرْعًا فَلَا ضَرُورَةَ
 وَكَالَّذِي لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ
 لِقَلْبِ حُكْمٍ ، أَوْ لِإِسْقَاطِ عَمَلٍ
 فِيهِ الْجَوَازُ بِاتِّفَاقٍ يُخْتَدَى
 فَاحْتَالَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا يُكْرَهُ
 لَمْ يَغْتَبِرْهُ حَيْلَةً ، إِذْ وَضَحَا
 فَبَاعَ مُدًّا وَاشْتَرَى مُدَيْنٍ
 أَذَى لَذَا⁽²⁾ ؛ فَالْخُلْفُ⁽³⁾ فِي شَهَادَةٍ
 خِلَافَ قَصْدِ الشَّرْعِ فِي مَا اعْتَمَدَا
 تَحْسِينُنَا الظَّنَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ

(1) كذا في عامة النسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (الخلف) ، وهو خطأ ظاهر .

(2) كذا في عامة النسخ ، وهو في نسخة الأسكوريال وتونس يحتمل : (لذي) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (والخلف) .

التكليف

- 259 - الْقَصْدُ بِالتَّكْلِيفِ صَرَفُ الْخَلْقِ عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ نَحْوَ الْحَقِّ
 260 - وَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ
 261 - وَشَرْعُهُ لِقَصْدٍ أَنْ يُقْبِلَا
 262 - أَمْرًا وَنَهْيًا بِاعْتِبَارِ الْأَجَلِ
 263 - مِنْ حَيْثُ سَعْيُهُمْ لِأُخْرَى تَأْتِي
 264 - وَكَمْ دَلِيلٌ لِلْعُقُولِ وَاضِحٍ
 265 - وَمَا أَتَى⁽²⁾ فِي مُحْكَمِ النَّزِيلِ
 266 - كَقَوْلِهِ جَلَّ : «يُرِيدُ اللَّهُ»
 267 - وَفِي الْمَفَاسِدِ مَعَ الْمَصَالِحِ
 268 - وَمَنْ كَلَا الضَّرِيرِينَ⁽³⁾ مَا لَا يُعْتَبَرُ
 269 - وَمَالُهُ تَعَلَّقَ بِالأُخْرَى
 عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ نَحْوَ الْحَقِّ
 فِي النَّاسِ ، وَالْأَزْمَانِ ، وَالْأَفَاقِ
 مَصَالِحَ الْخَلْقِ ؛ لِتَسْتَقِيمَا
 وَقَدْ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْعَاجِلِ⁽¹⁾
 لَا جِهَةَ الْأَهْوَاءِ وَالْعَادَاتِ
 عَلَى التَّفَاتِ الشَّرْعِ لِلْمَصَالِحِ
 فِي مَعْرِضِ الْمَنَّةِ ، وَالتَّغْلِيلِ
 غَالِبُهُ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ
 دَفْعًا وَجَلْبًا مَيْلُهُ لِلرَّاجِحِ
 لِكَوْنِهِ فِي عَكْسِهِ قَدْ انْغَمَرُ
 فَهُوَ بِتَقْدِيمِ لَدَيْهِ أُخْرَى

فصل (في شروط التكليف)⁽⁴⁾

- 270 - وَاشْتَرَطَ الْبُلُوغُ لِلتَّكْلِيفِ كَالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ وَالتَّعْرِيفِ

(1) كذا نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (رعيه للعاجل) .
 (2) كذا في التونسية ، وفي نسخة الأسكوريال وعامة النسخ : (مما أتى) ، وما أثبت هو الأرجح ، ولا يتقرر معنى البيت دون تمحل إلا به ، والمقصود أن ما أتى في معرض التعليل أو الامتنان غالبه يقتضي أن الأحكام مبنية على جلب المصالح .
 (3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد ، وفي بقية النسخ : (الضدين) .
 (4) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس .

- 271 - وَالذَّهْنُ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتَ الْفَرَضِ وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ الْبَعْضِ⁽¹⁾
- 272 - وَلَيْسَتْ الزَّكَاةُ لِلصَّبِيِّ
- 273 - وَهُوَ بِهَا لَيْسَ يُطَاقُ قَدْ يَسَعُ
- 274 - وَلَا حَقُّ بِذَاكَ مَا فِيهِ حَرَجٌ
- 275 - وَلَيْسَ مِنْهُ كُلُّ مَا لَمْ نَقْدِرْ
- 276 - وَاشْتَرَطَ الْإِمْكَانُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- 277 - وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَا
- 278 - وَلَيْسَ فِي التَّكْلِيفِ شَرْطًا قَطْعًا
- 279 - وَهِيَ بِحُكْمِ الْفَرَضِ فِي وَقُوعِ
- 280 - وَبِاتِّفَاقِ قَاطِعِ الْبُزْهَانِ
- 281 - لِيَحْضَلَ التَّكْلِيفُ بِالْمَشْرُوعِ
- 282 - وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَقْبُولِي الْعَمَلِ
- 283 - وَالْخُلْفُ فِي الْخِطَابِ بِالْفُرُوعِ
- 284 - وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ
- وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ الْبَعْضِ⁽¹⁾ مِنْ ذَاكَ، وَالْخِطَابُ لِلْوَيِّ عَقْلًا، وَلَكِنْ ذَاكَ شَرْعًا لَمْ يَقَعْ⁽²⁾ بِمَا عَنِ الْمُعْتَادِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ عَلَيْهِ مِنْ مُعْتَادِ فِعْلِ الْبَشَرِ وَتَسَبُّوا خِلَافَهُ لِلْأَشْعَرِيِّ بِمَا مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ لَنْ يَقَعَا أَنْ يَحْضَلَ الشَّرْطُ الْمُرَادُ شَرْعًا تَكْلِيفِ أَهْلِ الْكُفْرِ⁽³⁾ بِالْفُرُوعِ أَنْ خُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْإِيمَانِ فِي حَقِّهِمْ مِنْ سَائِرِ الْفُرُوعِ حَتَّى يُرَى الْإِيمَانُ مِنْهُمْ قَدْ حَصَلَ نَالِهَا بِالنَّهْيِ عَنْ تَمْنُوعِ مَا مِثْلُ الْإِتْلَافِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (عند بعض) ، وهو أرجح لغة ، إلا أن النّاطم يستخدم «البعض» بالتعريف ، كما في الأبيات (166 ، 190 ، 422) ، كما يستخدم «الكل» بالتعريف ، كما في الأبيات : (184 ، 534) ، والتعريف هنا أولى ؛ ليتناسب مع قوله : (الفرض) في صدر البيت .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (ذاك شرعاً امتنع) .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس ونسخة المعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (من كفر) .

الحقوق

- 285 - تَرْتَبُ الْحُقُوقُ فِي الْمَطَالِبِ مُشْتَرَكٌ، وَخَالِصٌ لِحَاثِبِ
 286 - فَخَالِصٌ لِلَّهِ : كَالزَّكَاةِ
 287 - وَخَالِصٌ لِلْعَبْدِ : كَالَّذِينَ ، إِذَا
 288 - وَذُو اشْتِرَاكِ : مِثْلَ حَدِّ الْقَذْفِ
 289 - فَبَعْضُهُمْ حَقَّ الْعِبَادِ غَلَبُوا
 290 - وَمِنْهُ مَحْدُودٌ لَهُ تَرْتَبُ
 291 - وَمُقْتَضَى التَّقْدِيرِ فِي الْأَشْيَاءِ
 292 - وَغَيْرُ مَحْدُودٍ فَهَذَا ⁽²⁾ يُطْلَبُ وَمَالُهُ فِي ذِمَّةٍ تَرْتَبُ

أفعال المكلف

- 293 - وَكُلُّ فِعْلٍ لِلْعِبَادِ يُوجَدُ إِمَّا وَسِيلَةً وَإِمَّا مَقْصَدًا
 294 - وَهِيَ لَهُ فِي الْحَمْسَةِ الْأَحْكَامِ تَابِعَةٌ ⁽³⁾ بِحُكْمِ الْإِلَاحِ زَامٍ
 295 - وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُهَا وَيُفْقَدُ بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ ذَاكَ الْمَقْصَدُ
 296 - وَقَدْ يَرَى الْمَقْصِدُ ذُو الْوَسِيلَةِ ⁽⁴⁾ وَهُوَ لِشَيْءٍ فَوْقَهُ وَسِيلَةٌ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس : (عليها يحسب) ، وفي عامة النسخ : (عليه يجب) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (كهذا) ، وفي النسخة التونسية والمعهد 1 : (بهذا) .
 والمقصود أن غير المحدود يُطْلَبُ ، كما يُطْلَبُ المحدود ، وإنما يفترقان في ترتب الثاني في الذمة ،
 دون الأول .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (تأتي به) . وما أثبتته أرجح ؛ لأن المعنى
 المقصود : أن الوسيلة تابعة للمقصد في حكمها .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (والوسيلة) . وما أثبتته متعين ؛ =

- 297 - وَمِنْهُ : إِنْشَاءٌ لِمَلِكٍ عَادِيٍّ كَالِاخْتِطَابِ ، وَكَالِاضْطِيَادِ
 298 - أَوْ نَقْلٌ لِمَلِكٍ كَانَ مِنْ قَبْلُ عَرَضَ مَعَ عِوَضٍ ، كَالْبَيْعِ ، أَوْ دُونَ عِوَضٍ
 299 - وَمِنْهُ : الْإِسْقَاطُ لِحَقِّ هُوَ لَهُ مَعَ عِوَضٍ ، أَوْ دُونَهُ قَدْ أَعْمَلَهُ
 300 - وَمِنْهُ : الْإِقْبَاضُ لِنَ لَهْ وَجَبَ بِالْفِعْلِ ، أَوْ بِنَيَّْةٍ ، كَمَثَلِ الْآبِ
 301 - وَمِثْلُ ذَلِكَ : الْقَبْضُ فِي مَعْنَاهُ إِمَّا بِإِذْنِ الشَّرْعِ ، أَوْ سِوَاهُ
 302 - وَمِنْهُ : الْإِلْتِزَامُ ، كَالضَّمَانِ وَمِنْهُ : الْإِذْنُ فِي شَيْءٍ لِحُوزٍ نَافِعٍ⁽¹⁾
 304 - وَمِنْهُ الْإِتْلَافُ لِحَقِّ النَّاسِ إِمَّا فِي الْأَعْيَانِ ، أَوْ الْمَنْفَاعِ
 305 - أَوْ لِإِنْدِفَاعِ الضَّرِّ عَنْهُمْ وَالْخَطَرِ فِي الْأَكْلِ ، وَالْمَرْكَبِ ، وَاللَّبَاسِ
 306 - إِمَّا لِحَقِّ فِيهِ لِهْ أَنْحَتُمْ كَقَتْلِ شَيْءٍ فِيهِ لِلْخَلْقِ ضَرَرٌ
 307 - وَبَعْدَهُ التَّأْدِيبُ بِالْأَحْكَامِ كَقَتْلِ مَنْ يَكْفُرُ ، أَوْ كَسْرِ صَنْمٍ
 308 - وَسُمِّيَ «الْحَدُّ» مَعَ التَّقْدِيرِ وَالزَّجْرُ لِلْكَفِّ عَنِ الْآثَامِ
 وَدُونَهُ سُمِّيَ بِ«التَّعْزِيرِ»

الأدلة الشرعية (وهي على الجملة أربعة)

الأول : الكتاب⁽²⁾

- 309 - أَصْلُ الْأَدْلَةِ الْقُرْآنُ : مَا كُتِبَ فِي الْمُصْحَفِ الَّذِي اتَّبَاعُهُ يَجِبُ

= لإفراد الضمير ، ولأن كون الوسيلة تكون وسيلة تحصيل حاصل .

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (والإذن في الشيء لحوز نافع) ، وفي نسخة تونس :

(الحوز لشيء نافع) ، ولعلها أنسب .

(2) زيادة من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 .

- 310 - أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى النَّبِيِّ وَقَالَ فِيهِ : «بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ»
- 311 - فَفِيهِ مَا فِي ذَلِكَ اللَّسَانِ مِنْ الدَّلَالَةِ⁽¹⁾ عَلَى الْمَعَانِي
- 312 - مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ⁽²⁾ وَالْمَفْهُومِ وَتَارَةً بِالِاقْتِصَافِ الْمَعْلُومِ
- 313 - أَوْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ الَّتِي تَكُونُ تَابِعِيَّةً
- 314 - وَلَعْنَةُ الْعُرْبِ لَهَا امْتِيَّازُ⁽³⁾ يَبْدُئُهَا ، وَالْمُنْتَهَى الْإِعْجَازُ
- 315 - كَذَلِكَ مَا لِلْعُرْبِ مِنْ مَقَاصِدِ مَوْجُودَةٍ فِيهِ لَدَى الْمَوَارِدِ
- 316 - مِثْلُ : الْكِنَايَاتِ⁽⁴⁾ عَنِ الْأَشْيَاءِ وَالنَّصِّ ، وَالْإِجْمَالِ ، وَالْإِيْمَاءِ
- 317 - وَالْأَخْذِ بِالْمَفْهُومِ ، أَوْ تَعْطِيلِهِ⁽⁵⁾ وَالتَّرْكِ لِلْمَنْطُوقِ مَعَ تَأْصِيلِهِ
- 318 - وَالْقَصْدِ لِلْمَجَازِ ، وَالْإِيْهَامِ⁽⁶⁾ وَالْحَذْفِ ، وَالْإِضْمَارِ ، وَالْإِفْحَامِ⁽⁷⁾
- 319 - وَالسُّوقِ لِلْمَعْلُومِ كَالْمَجْهُولِ لِنُكْتَةٍ ، وَاللَّحْظِ لِلتَّأْوِيلِ

- (1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (الدلالات) ، وفي المعهد : (الأدلة) .
- (2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (اللفظ أو) .
- (3) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (احتياز) .
- (4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الكناية) .
- (5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (مع تفضيله) . ولكل من الروايتين مرجح ، فیرجح ما أثبت أنه تعطيل المفهوم مقابل للأخذ به ، ويرجح رواية الجماعة أن فيه الإشارة إلى نوعي المفهوم .
- وقد ورد هذا البيت في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 بعد قوله : (. . . والمنتهى الإعجاز) ، والصواب تأخيرُهُ ، كما في عامة النسخ ؛ ليلتم مع نظائره .
- (6) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (والإيهام) .
- (7) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (الإيهام) ، وفي النسخة التونسية : (والإفحام) .

- 320 - وَالْقَصْدُ لِلتَّخْصِصِ فِي التَّعْمِيمِ أَوْ عَكْسِهِ ، وَقَسَّ عَلَى الْمَرْسُومِ
- 321 - فَهُوَ عَلَى تَهْجِ لِسَانِ⁽¹⁾ الْعَرَبِ
- 322 - وَمَنْ يَرْمُ⁽²⁾ فَهُمْ كَلَامُ اللَّهِ
- 323 - وَنَقْلُهُ نَوَاتِرًا إِلَيْنَا
- 324 - بِمَقَرِّ الْمَدِينَةِ الْمَشْهُورِ
- 325 - وَصَحَّةِ النُّقْلِ بِوَفْقِ الْمُصْحَفِ
- 326 - وَذَاكَ مَقْطُوعٌ عَلَى مُغْيِيهِ
- 327 - وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ الْجَاحِدَا
- 328 - وَغَيْرُهُ يُنْسَبُ لِلشُّذُوزِ
- 329 - وَلَا يَجُوزُ بَعْدُ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ
- 330 - وَلَمْ يُكْفَرْ عَنْهُمْ مَنْ قَدْ وَقَعَ
- 331 - وَمَذْهَبُ الْقَرَأِ بِهِذِي الْمَسْأَلَةِ
- 332 - وَذُو الْأُصُولِ حَظُّهُ الْأَخْذُ لِمَا
- 333 - وَالْحَقُّ أَنْ لَا يُكْذَبَ الرِّوَاةُ
- أَوْ عَكْسِهِ ، وَقَسَّ عَلَى الْمَرْسُومِ
- فَاسْلُكْ بِهِ سَبِيلَ ذَاكَ تُصِيبِ
- بِغَيْرِهِ اعْتَدَ⁽³⁾ بِأَضْلَلِ وَاهٍ
- بِالْخَطِّ ، وَاسْتَعْمَلَهُ لَدَيْنَا
- وَمَا يُضَاهِيهِ مِنَ الْمَأْثُورِ
- وَاللُّغَةِ الشَّرْطُ بِكُلِّ الْأَحْرِفِ
- وَتُقْتَضَى الْأَحْكَامُ مِنْ تَطْلُبِهِ
- لَهُ مِنَ الْكُفَّارِ قَوْلًا وَاحِدًا
- وَالْحُكْمُ مِنْهُ لَيْسَ بِالْأَخْوَذِ
- وَلَيْسَ مَقْطُوعًا عَلَى مُغْيِيهِ
- مِنْهُ لَهُ جَحْدٌ وَيَسَّ مَا صَنَعَ
- أَفْعَدُ فِي الْأَمْرِ ، كَذَا فِي الْبَسْمَلَةِ
- مِنْهُ اسْتَمَدَّ⁽⁴⁾ عِلْمُهُ مُسْلِمًا
- فِي نَقْلِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ ثِقَاتُ

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (كلام) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (يرد) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (اغتر) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (استمر علمه مسلمًا) ، وما أثبتته متعين ؛ لتحقيق المعنى المراد ، كما تقدم تفصيله في مقدمة التحقيق .

- 334 - وَهُوَ لَدَى النُّعْمَانِ فِي عِدَادِ مَا قَدْ آتَى فِي خَيْرِ الْأَحَادِ
335 - وَمَالِكَ ظَاهِرٌ اغْتِدَادُهُ بِهِ ؛ لِأَن صَحَّ بِهِ اسْتِشْهَادُهُ

المحكم والمتشابه

- 336 - مُتَضَحَاتُ الْآيِ مُحْكَمَاتُ قَسِيمُهُنَّ الْمُتَشَابِهَاتُ
337 - مِنْ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ مُقْتَضَاهَا فِي مَا آتَتْ بِهِ ، كَمَثَلِ طَهَ
338 - أَوْ لِظُهُورِ صِفَةِ اسْتِبَاوِ وَالرَّاجِحُ الْوَقْفُ عَلَى اسْمِ «اللَّهِ»
339 - وَيَقْتَضِي ذَاكَ مَسَاقُ⁽¹⁾ الْآيَةِ مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ فِي الْبِدَايَةِ
340 - وَالسَّبَبِ الْوَاقِعِ لِلتَّنْزِيلِ⁽²⁾ وَهُوَ مُرَاعَى لِأُولَى التَّحْصِيلِ
341 - وَجَاءَ مَا لَمْ يُذَرَّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الَّذِي لِلرَّاسِخِينَ فِيهِ
342 - وَذَلِكَ : التَّصْدِيقُ ، وَالْإِيمَانُ وَلَيْسَ يُسْتَبَعَدُ هَذَا الشَّانُ
343 - مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَحْكَامِ فَيُطْلَبَ الْبَيَانُ فِي الْإِعْلَامِ
344 - أَلَا⁽³⁾ تَرَى مَا قَالَ فِي «الْأَبِّ» عُمَرُ وَمَا بِهِ فِي عَدَمِ الْبَحْثِ اغْتِدَارُ
345 - فَحُكْمُ ذَا لِلرَّاسِخِينَ يُغْتَبَرُ مُنْزَلًا مَنْزِلَ أَبِّ لِعُمَرَ⁽⁴⁾

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 والمعهد 2 ، وفي بقية النسخ : (ويقتضي ذاك معاني الآية) ، وما أثبتته أرجح ؛ كما تقدم تفصيله في مقدمة التحقيق .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (في التنزيل) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النسخة التونسية وعامة النسخ : (أما) .

(4) قال ناسخ النسخة التونسية : «هكذا في النسخة التي نقلت منها ، وأحسن منه لو قال : (منزلاً تنزيل

الآب من عمر) ، وأحسن منها لو قال : (منزلاً تنزيلنا أبا عمر) . والله أعلم .

وتعليقه يدل على أمانة في النقل ، إلا أنه يدل كذلك على عدم فهمه للبيت ، وكأنه ظنَّ الأبَّ بالتشديد أبا بالتخفيف ، أي : والدًا .

- 346 - وَالْقَوْلُ فِي الْآيَةِ بِاشْتِمَالٍ - مَعَ ذَا - عَلَى تَشَابُهِ الْإِجْمَالِ
347 - مُرْتَكَبٌ صَغْبٌ، وَمِمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِ : أَنْ يَقْلَّ فِيهِ الْحُكْمُ

المُبَيَّنُّ وَالْمَجْمَلُ وَالظَّاهِرُ وَالْمَوْوَلُ

- 348 - قَوْلُ يُرَى مُعَيَّنًا مَذْلُومُهُ بِالْوَضْعِ أَوْ ضَمِيمَةٍ تَسْمُو لَهُ⁽¹⁾
349 - هُوَ «الْمُبَيَّنُّ» الَّذِي قَدْ شَمَلَا⁽²⁾ النَّصَّ، وَالظَّاهِرَ، وَالْمَوْوَلَا فِي مُقْتَضَاهُ لِبَيَانٍ وَنَظَرُ
350 - وَعَكْسُهُ «الْمَجْمَلُ»، وَهُوَ : مَا افْتَقَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا عَدَاهُ
351 - وَ«النَّصُّ» : قَوْلُ مُفْهِمٍ مَعْنَاهُ مَعَهُ سَوَاءٌ⁽³⁾ فَاسْمٌ ذَا : «الْمُخْتَمَلُ»
352 - وَإِنْ يَكُنْ لغيرِهِ يَحْتَمِلُ وَعَكْسُهُ «مَوْوَلٌ» إِنْ عُضِدَا
353 - وَ«الظَّاهِرُ» الَّذِي مُرَجَّحًا بَدَا لَمْ يَتَخَلَّفْ وَاحِدٌ مِنْهُنَّ
354 - وَفِي الْكِتَابِ قَدْ أَتَتْ وَالسُّنَّةُ لِحُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُهُ اشْتَهَرَ
355 - وَالْأَخْذُ بِالتَّأْوِيلِ أَصْلٌ⁽⁴⁾ مُعْتَبَرٌ

- (1) كذا في عامة النسخ، وفي النسخة التونسية : (شموله)، إلا أن ناسخها كتب في الهامش : (في النسخة المنقول منها : تسموله)، وكان الناسخ اجتهد في تصويبها، فأخطأ.
(2) ضبطتها هنا بالفتح لأنه أنسب، وربما ضبطتها بالكسر حيث يكون مناسباً، قال في «المصباح المنير» (ص 323) : «شملهم الأمر شَمَلًا، مِنْ بَابِ تَعَبَ : عَمَّهم، وَشَمَلَهُمْ شُمُولًا مِنْ بَابِ قَعَدَ : لَغَةً، وَأَمْرٌ عَامٌّ : شَامِلٌ» .
(3) كذا في النسخة التونسية، وفي عامة النسخ : (سواء)، وما أثبتته أرجح، وشرح الولاقي للبيت يدل على أن في نسخته المخطوطة ما يوافق ما أثبتته، فالتصحيح في مطبوعات شرحه خطأ مطبعي؛ كما تقدم تفصيله في مقدمة التحقيق .
(4) كذا في نسخة الأسكوريال، وفي النسخة التونسية وعامة النسخ : (أمر).

- 356 - وَهُوَ : قَرِيبٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ وَمِنْهُ ذُو بُعْدٍ ، وَذُو تَعَذُّرٍ
- 357 - فَالْأَوَّلُ الْمُعْمَلُ⁽¹⁾ بِاتِّفَاقٍ مِمَّنْ بِهِ قَالَ عَلَى الْإِطْلَاقِ
- 358 - وَقِسْمُهُ الثَّانِي : كـ «أَمْسِكَ أَرْبَعًا» يُرَادُ : جَدُّ ، أَوْ دَعِ الْمُتَّبَعَا
- 359 - وَمِثْلُهُ «إِطْعَامُ سِتِّينَ» عَلَى الْإِطْعَامِ مَعَ تَعْدَادِ شَخْصٍ مُجْمَلًا
- 360 - وَثَالِثٌ : لَيْسَ لَهُ قَبُولٌ وَهُوَ الَّذِي تَأْنَفُ⁽²⁾هُ الْعُقُولُ
- 361 - كَمِثْلٍ مَا عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ صَدَرَ فِي مِثْلِ : «نَحْنُ» ، وَ«خَلَقْنَا» ، وَ«نَذَرُ»

فصل

- 362 - إِخْرَاجُ مُشْكِلٍ مِنَ الْمَعَانِي إِلَى التَّجَلِّيِ الْحَدِّ لِلْبَيَانِ
- 363 - وَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِالتَّعْلِيلِ وَالْقَوْلِ ، وَالْمَفْهُومِ ، وَالتَّأْوِيلِ
- 364 - وَالنَّسْخِ ، وَالتَّخْصِصِ ، وَالدَّلِيلِ مِنْ حَسٍّ ، أَوْ عَقْلٍ ؛ عَلَى التَّفْصِيلِ
- 365 - وَالْفِعْلِ ، وَالْإِقْرَارِ⁽³⁾ ، وَالْإِيمَاءِ وَالْكِتَبِ ، وَالْقِيَاسِ فِي الْأَشْيَاءِ
- 366 - وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيَانِ أَنْ يُرَى عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا
- 367 - وَجَوَّزُوا التَّأْخِيرَ بِالْإِطْلَاقِ عَنْ زَمَنِ الْخَطَابِ بِاتِّفَاقٍ
- 368 - وَمُطْلَقُ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ لَيْسَ بِمُجْمَلٍ لَدَى التَّفْهِيمِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بالأول العمل) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (تعافه) ، وفي المعهد 1 : (تنافيه) ، وهو خطأ واضح .

(3) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي الأسكوريال : (الإقراء) .

- 369 - لِأَنَّ مِنْ عُرْفِ⁽¹⁾ الْخِطَابِ يُفْهَمُ فِي كُلِّ مَعْنَى⁽²⁾ حُكْمُهُ وَيُعْلَمُ
370 - وَجُمْلَةُ ذَاتُ افْتِضَاءٍ صَحَّتْ كَـ «الْوَالِدَاتُ» ، وَ«رُفِعَ عَنْ أُمِّي»
371 - كَذَلِكَ مَا لَدَيْهِ مَحْمَلَانِ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَاللِّسَانِ
372 - وَالْخُلْفُ فِي هَذَا كَـ «الْإِنْتَانِ فَمَا 373 - وَالْإِسْمُ فِي «الْمُخْتَارِ» مِثْلُ الْمُجْمَلِ⁽³⁾
374 - وَالْعَكْسُ قِيلَ ، وَقَضَى الْغَزَالِي فِي النَّفْيِ لَا الْإِثْبَاتِ بِالْإِجْمَالِ
375 - وَمَا كَمِثْلُ «فَامَسَحُوا» أَوْ «فَاقْطَعُوا» لَيْسَ بِمُجْمَلٍ بِحَيْثُ يَقَعُ
376 - وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً وَيُنْقَلُ لِمَعْنَيْنِ دُونَهُ : فَمُجْمَلٌ

العموم والتخصيص

- 377 - مَعْنَى الْعُمُومِ : مَا بِهِ اللَّفْظُ شَمِلَ مَذْلُولُهُ ، لِكُلِّ فَرْدٍ يَحْتَمِلُ⁽⁴⁾
378 - وَأَصْلُ الْفَاطِ الْعُمُومِ : «كُلُّ» كَذَا «جَمِيعُ» مِثْلُهَا⁽⁵⁾ يَدُلُّ
379 - وَالْجَمْعُ ، وَاسْمُهُ ؛ إِذَا مَا عُرِّفَا وَمُفْرَدُ مَعِ «ال» ؛ إِذَا الْجِنْسُ افْتَقَى⁽⁶⁾

(1) في هامش النسخة التونسية : «كذا» ، ولعله لأنَّ عارف الخطاب» ، ولا وجه للاعتراض ؛ فإنَّ اسمَ أن هو ضمير الشأن .

(2) كذا في الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وقت) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (المحمل) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بكل لفظٍ يشتمل) ، وفي النسخة المعهدة : (لكل فردٍ يشتمل) ، وما أثبتته أولى من جهة المعنى .

وقد ضبطتُ : (شَمِلَ) في صدر البيت بالكسر ؛ لرجحانه لغةً ، ومناسيته لفظًا .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مثله) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (خَفَى) ، ومعناها : أظهر ، =

- 380 - «وَمَنْ، وَمَا، مَهْمَا، وَأَيَّ، وَالَّذِي»
وَبِالْفُرُوعِ حُكْمُهُ قَدْ اخْتُذِيَ
- 381 - «وَأَيْنَ» مِثْلُ «حَيْثُ» فِي الْمَكَانِ
كَذَا «مَتَى، أَيَّانَ» فِي الزَّمَانِ
- 382 - وَالنَّكِرَاتُ فِي سِيَاقِ نَفْيِهَا
تَعُمُّ، كَالْفِعْلِ الَّذِي فِي طَيِّهَا
- 383 - وَالْخُلْفُ فِي نَفْيِ الْمُسَاوَةِ أَتَى
وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ فِيهِ ثَبَتَا
- 384 - وَمُثَبَّتُ الْأَفْعَالِ لَا يَعُمُّ
أَقْسَامَهَا، وَمِنْ سِوَاهَا⁽¹⁾ الْحُكْمُ
- 385 - وَفِي خِطَابِ النَّاسِ بِالسَّوَاءِ
يَنْدَرِجُ الْعَبِيدُ كَالنِّسَاءِ
- 386 - إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بِالذَّلِيلِ
حُكْمُ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ
- 387 - وَسَالِمُ الْجَمْعِ مِنَ الْمَذْكَرِ
لَا يَشْمَلُ النِّسَاءَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- 388 - وَشَامِلٌ لَهُنَّ «مَنْ» شَرْطًا، وَفِي
خِطَابٍ وَاحِدٍ سِوَاهُ مُنْتَفٍ
- 389 - وَمَنْ مَضَى خِطَابُهُ فِي عَهْدِهِ
لَيْسَ خِطَابًا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ
- 390 - وَمَا أَتَى لِلْمَدْحِ أَوْ لِلذَّمِّ
يَعُمُّ بِالْخُلْفِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
- 391 - وَمِثْلُ «يَا عَبَادِ» لِلرُّسُولِ
وَعَكْسُهُ «يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ»
- 392 -

= قال الأزهرى في «تهذيب اللغة» (7 / 243) : «وَجَاءَ خَفَيْتُ بِمَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، وَكَذَلِكَ أَخْفَيْتُ فِي مَا زَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ . وَكَلَامُ الْعَرَبِ الْجَيِّدُ أَنْ يَقَالَ : خَفَيْتُ الشَّيْءَ أَخْفِيهِ أَيْ : أَظْهَرْتُهُ . وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَانَمَا خَفَاهُنَّ وَدَقَّ مِنْ سَحَابٍ مَرَكَّبٍ

أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ أَيْ : سَتَرْتُهُ . . . وَاخْتَفَيْتُ الشَّيْءَ أَيْ : أَظْهَرْتُهُ ، وَاسْتَخْفَيْتُ مِنْهُ أَيْ : تَوَارَيْتُ .

(1) كَذَا فِي نَسَخِ الْأَسْكُورِيَالِ وَتُونِسَ وَالْمَعْهَدِ 1 وَالْمَعْهَدِ 2 ، وَفِي بَقِيَّةِ النُّسخِ : (سِوَاهُ) .

- 393 - وَلَا يَعْمُ نَحْوُ : «خُذْ مِنْ مَالِي»⁽¹⁾ صَدَقَةً فِي أَخْذِهَا مِنْ مَالٍ⁽²⁾
 394 - وَعَنْ صَحَابِيٍّ : «نَهَى عَنِ الْغَرَرِ» يَعْمُ كُلُّ غَرَرٍ لَدَى النَّظَرِ
 395 - وَمِثْلُ قَوْلِهِ : «قَضَى بِالشُّفْعَةِ» لِلْجَارِ مُبْدٍ فِي الْعُمُومِ⁽³⁾ نَفْعُهُ
 396 - وَالْأَخْذُ بِالْعُمُومِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ⁽⁴⁾ مُخَصَّصٍ بِمِثَالِهِ الْمَنْعُ اقْتَرَنَ
 397 - وَإِنْ عَلَى الْعِلَّةِ حُكْمٌ عُلْقًا يَعْمُ بِالْقِيَاسِ شَرْعًا مُطْلَقًا
 398 - وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ : بَلْ بِالصَّبِغَةِ وَالْأَوَّلُ الْأَظْهَرُ فِي الْقَضِيَّةِ
 399 - كَذَا مُحَاطَبٌ بِلَفْظٍ يَشْمُلُ فِي مُتَعَلِّقِ الْعُمُومِ يَدْخُلُ

فصل (في التخصيص)⁽⁵⁾

- 400 - وَقَصُرَ مَا عَمَّ عَلَى بَعْضِ الَّذِي يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ «الْخُصُوصُ» ، يَحْتَذِي⁽⁶⁾
 401 - وَفِي الْمُخَصَّصَاتِ مَا يَنْقُصُ وَبَعْضُهَا بِعَكْسِهِ يَتَّصِلُ
 402 - وَهُوَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ ، وَشَرْطٍ ، وَبَدَلٍ بَعْضٍ ، وَغَايَةٍ ، وَوَصْفٍ اشْتَمَلَ
 403 - وَغَيْرُ شَرْطٍ إِنْ أَتَى ، وَالبَدَلِ مِنْ بَعْدِ وَآوٍ عَاطِفٍ لِلْجُمْلِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مال) ، وما أثبتناه أقرب إلى المعنى المراد ، وهو أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الْمَعْرُوفَ الْمَجْمُوعَ يَعْمُ فِي أَفْرَادِ الْجِنْسِ ، وَه - أَيْضًا - يَسْلَمُ الْبَيْتُ مِنَ الْإِيطَاءِ .
 (2) كذا في عامة النسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (من مالي) .
 (3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مبدٍ للعموم) .
 (4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي المخطوطة التونسية : (قبل الأخذ عن) .
 (5) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .
 (6) قال في «بلوغ السؤل» (ص 170) : «وقوله : (يحتذي) تميم للبيت» .

- 404 - يُخَصُّهُ النُّعْمَانُ بِالْأَخِيرِ وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِذِي تَحْجِيرٍ⁽¹⁾
- 405 - لَكِنَّ الشَّرْطَ خُصُوصًا عِنْدَهُ فَلِلْجَمِيعِ مِثْلُهُمْ⁽²⁾ قَدْ رَدَّه⁽³⁾
- 406 - وَمَا مِنْ الْمُخَصَّصَاتِ مُنْفَصِلٍ⁽⁴⁾ فَإِنَّهُ عَلَى ضُرُوبٍ يَشْتَمِلُ
- 407 - فَمُطْلَقُ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ بِالنَّصِّ ، وَالْمَفْهُومِ ، دُونَ آبِ
- 408 - وَالْعَقْلِ ، وَالْحِسِّ ، مَعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخُلْفِ فِي الْقِيَاسِ دُونَ اتِّبَاعِ⁽⁵⁾
- 409 - فَمَالِكَ وَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ وَالْأَشْعَرِيِّ مُعْمِلُونَ حُكْمَهُ
- 410 - وَكُلُّهَا مُخَصَّصٌ لِلْسُّنَّةِ وَفِي الْكِتَابِ⁽⁶⁾ مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا

- (1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ اضطراب ، ففي نسخة حبيينا وشرح اباه 1 : (وغيره لبدو ذي تحجير) ، وفي المعهد 1 : (للبدء ذي تحجير) ، ولا يخفى ما في حمل كل منها على المراد من تعسف . وما أثبتته دال على المعنى المراد مطابقة ، وهو ما صوبها به الشيخ محمد فال بن باب «اباه» في «شرحه للمرتقى» دون أن يطلع عليه في نسخة .
- (2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (كلهم) .
- (3) كذا في جميع النسخ ، بما فيها نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة اباه 1 : (مُذَرَّه) ، ولا يتضح لي توجيهه .
- (4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (ينفصل) ، ومعناها واحد ، ولكن ما أثبتته أرجح ؛ لتأييده بقول الناظم في «المهيع» :
- ونوعها الثاني يُسمى المنفصل لكنه على ضروب يشتمل
- (5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، ومعناه : أن شقي الخلاف كليهما في التخصيص بالقياس اتبعته جلة من العلماء .
- وفي عامة النسخ : (والخلف في القياس للأتباع) ، وفي نسخة المعهد 1 : (والخلف في القياس والأتباع) ، وتوجيهها - إن ثبت - أنه اختلف في القياس : هل يخصص العموم؟ كما اختلف في اتباع القياس ؛ كالمصلحة المرسلة ، وقول الصحابي ، وغيرهما من الأدلة المختلف فيها .
- (6) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (وللكتاب) ، وما أثبتته أولي ؛ لتأنيته المعنى المراد دون استكراه .

- 411 - وَعَمَّ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا خُصَّصَا وَمَا عَلَيْهِ عَظْفٌ مَا تَخَصَّصَا
- 412 - كَذَاكَ مَا الرَّائِي⁽¹⁾ لَهُ تَخَالُفٌ وَالْقَوْلُ بِالتَّخْصِصِ فِيهَا⁽²⁾ سَالِفٌ
- 413 - وَالْعُرْفُ كَالْعَادَةِ فِيهِ خُلْفٌ وَالْمَنْعُ تَرْجِيحٌ بِهِ تَخْتَفُ
- 414 - وَمِثْلُ هَذَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ لِلْبَعْضِ : لَا يُخَصُّ لِلْجَمْعِ هُورٍ
- 415 - وَمِثْلُهُ إِنْ وَافَقَ الْعُمُومَا تَخَصَّصٌ لَا يَرْفَعُ التَّعْمِيمَا
- 416 - وَخُصَّ لِلْوَاحِدِ بِالْمُسْتَشْنَى أَوْ بَدَلٍ ، وَقِيلَ لَا يُسْتَشْنَى
- 417 - وَحُجَّةٌ يَبْقَى لَدَى الْمَوَارِدِ عَلَى الْمَجَازِ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ
- 418 - وَالسَّبَبُ الْمَخْصُوصُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُخَصَّصُ الْعُمُومُ فِي الْمَوَاقِعِ
- 419 - وَالْوَاجِبُ الْعُمُومُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي مَا اسْتَقَلَّ دُونَهُ فِي النَّظَرِ
- 420 - وَغَيْرُ مَا اسْتَقَلَّ يَتَّبِعُ السَّبَبَ فِي كُلِّ حَالٍ ، ذَاكَ أَمْرٌ قَدْ وَجَبَ
- 421 - وَجَازٍ فِي مُخَصَّصٍ تَأْخِيرُهُ كـ «نَحْنُ»⁽³⁾ مَعَ «يُوصِيكُمْ» تَقْرِيرُهُ
- 422 - كَذَاكَ تَبْلِيغُ الرَّسُولِ الْحُكْمَا وَاخْتِيرَ فِي الْبَعْضِ وَبَعْضُ عَمَّا
- 423 - وَعِنْدَ مَالِكٍ أَقَلُّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، وَائْتِنَانٍ عَنْهُ مَرْعِي
- 424 - وَلَفْظٌ مَا قَدْ خَصَّ أَوْ قَدْ عَمَّ فِي مَذْلُولِهِ أَوْ عَكْسُهُ⁽⁴⁾ قَدْ اقْتَضَى

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وعم ما الراوي) .

(2) كذا في النسخة التونسية و«بلوغ السؤل» والمعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (فيه) ، وما أثبتته أرجح ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بنحن) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (وعكسه) ، ولعلَّ هذه أصحُّ ؛ =

الاستثناء

- 425 - وَحُكْمُهُ⁽¹⁾ الإِخْرَاجُ بِالْأَدَاةِ
 426 - أَوْ بَعْضُ مُثَبِّتٍ إِلَى النَّفْيِ⁽²⁾ ، وَقَدْ
 427 - بِالْعِلْمِ ، أَوْ بِالظَّنِّ ، وَالْجَوَازِ
 428 - وَالظَّنُّ فِي الْعُمُومِ وَالظَّوَاهِرِ
 429 - وَمَنْ سِوَى الْقَاضِي يُجِيزُ اسْتِثْنَا
 430 - وَكَادَ أَنْ يُمْنَعَ بِاتِّفَاقٍ
 431 - وَفَضْلُهُ يُمْنَعُ ، وَالْمَنْقُولُ
 432 - وَشَفَعُ مَا اسْتِثْنِيَ مِنْ مُسْتَثْنَى⁽⁵⁾
 بَعْضًا مِنَ الْمَنْفِيِّ لِلْإِثْبَاتِ
 كَانَ لَهُ الدُّخُولُ قَبْلُ يُعْتَمَدُ
 فَالْعِلْمُ فِي النُّصُوصِ⁽³⁾ بِامْتِنَازِ
 وَجَازٍ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ ظَاهِرٍ
 أَكْثَرَ مَا مِنْهُ يُرَى الْمُسْتَثْنَى
 إِيْنَانُ مَا اسْتِثْنِيَ لِاسْتِغْرَاقِ⁽⁴⁾
 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ تَأْوِيلُ
 كَالْأَصْلِ⁽⁶⁾ ، وَالْوَثَرُ كَقَرْدٍ عَنَّا

= لأن المراد أنّ العام يُحمَل على عمومِهِ ، والخاص على خصوصِهِ ، وقد تَنَقَّلْتُ الآية ، فإِراد
 بالعامِّ الخصوص ، أو إيراد الخاصِّ العموم ، قال في «المهيع» :

وَاللَّفْظُ فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ فِي أَرْبَعٍ يُحْصَرُ بِالتَّقْسِيمِ
 إِذْ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهُمَا قَدْ أُطْلِقَ إِمَّا لِوِثْلٍ أَوْ لِعَكْسٍ مُطْلَقًا

- (1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بَقِيَّةِ النَّسخ : (وحده) .
- (2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بَقِيَّةِ النَّسخ : (مثبت لمنفي) .
- (3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بَقِيَّةِ النَّسخ : (بالنصوص) .
- (4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي عامَّةِ النَّسخ : (استثنى للاستغراق) .
- (5) كذا في النسخة التَّونِيسِيَّة ونسخة المعهد 1 ، وفي عامَّةِ النَّسخ : (وشفع ما استثنى من المستثنى) .
- (6) كذا في نسختي تونس والأسكوريال ، وفي عامَّةِ النَّسخ : (كالوصل) ، وما أثبتّه أرجح ، قال في
 «المهيع» :

فَصْلٌ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ تَعَدَّدَا
 الزَّوْجُ رَاجِعٌ لِحُكْمِ أَصْلِهِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي قِصَّةٍ مُنْفَرِدًا
 وَالْمُنْفَرِدُ كَالْأَوَّلِ فِي مَحَلِّهِ

- 433 - وَمِثْلُهُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى مُنْقَطِعٌ مِنْ نَوْعِي الْمُسْتَثْنَى
- 434 - وَإِنَّمَا يَضْلُحُ⁽¹⁾ مَعَ تَعَذُّرٍ مُتَّصِلٍ وَرَابِطٍ⁽²⁾ مُقَدَّرٍ

المطلق والمقيد

- 435 - «الْمُطْلَقُ» الْمُقَيَّدُ لِلتَّاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يَفْتَضِي وَصْفِيَّهَ
- 436 - وَيُكْتَفَى بِأَيِّ فَرْدٍ وَجِدًا مِنْهُ لَدَى الْحُكْمِ بِحَيْثُ وَرَدًا
- 437 - وَمَا بِوَصْفٍ أَوْ سِوَاهُ بَيْنًا فَهُوَ «مُقَيَّدٌ»، وَقَدْ تَعَيَّنَا
- 438 - وَكُلُّ مُطْلَقٍ فَلَيْسَ يُوجَدُ إِلَّا إِضَافِيًّا، كَذَا الْمُقَيَّدُ
- 439 - فَاحْكُمِ الْمُطْلَقَ بِمَا لَهُ بَدَا وَاجْمَلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ الْمُقَيَّدَا
- 440 - وَمَا أَتَى فِي مَوْضِعٍ مُقَيَّدًا وَفِي سِوَاهُ مُطْلَقًا - أَيْضًا - بَدَا
- 441 - فَإِنْ يَكُ الْحُكْمُ بِهِ وَالسَّبَبُ مُتَّفَقَيْنِ : حُكْمٌ قَيْدٌ يَجِبُ
- 442 - وَإِنْ يَكُنْ مُحَالَفًا فِي وَاحِدٍ فَالْخُلْفُ فِي الْمَذْهَبِ فِي الْمَوَارِدِ
- 443 - وَقَيَّدَ الْمُطْلَقَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِثْلُ الْمَانِعِ

الأمر والنهي

- 444 - الْأَمْرُ⁽³⁾ لِلْوُجُوبِ لَا لِلنَّذْبِ، إِنْ جُرِّدَ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يَقْتَرِنَ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (يَصِحُّ) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي المعهد 1 : (مع رابط) ، وهذه الأخيرة أوضح في

المعنى الذي قرَّر به الشيخُ الولائيُّ البيهقي ؛ لعدم اللبس ، ورواية العطف بالواو قد يظن فيها أنه

أراد : مع تعذُّرٍ متصلٍ ، وتعذُّرٍ رابطٍ مقدرٍ ، وهو غيرُ مرادٍ ، كما تقدَّم تفصيلُهُ في مقدِّمة التحقيق .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي إباه 1 : (والأمر) .

- 445 - وَهُوَ إِنْ اخْتَفَتْ بِهِ قَرِينَهُ
446 - وَلَيْسَ لِلْقَوْرِ وَلَا التَّكْرَارِ
447 - وَمَا عَلَى ثَابِتٍ عِلَّةٌ ثَبَتْ
448 - وَالْأَمْرُ إِنْ عَاقَبَهُ مِثْلٌ ، وَلَا
449 - فَقِيلَ : بِالْأَمْرَيْنِ فِي ذَاكَ الْعَمَلِ
450 - وَالْأَرْجَحُ التَّاسِيسُ مَعَ عَطْفٍ فَإِنْ
451 - فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ وَإِلَّا
452 - وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ الْأَمْرُ حَرِي
453 - وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ مُسْتَقِيمٌ
454 - وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ مُسْتَقَادٌ
455 - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ ، وَالْوَقْفُ نُقْلٌ
456 - وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ لَا يُرَى
457 - وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ تَجَرَّدَا
458 - وَبِاقْتِضَاءِ الْقَوْرِ ، وَالتَّكْرَارِ ، لَا
فَمُقْتَضَاهَا مُقْتَضَى نَعْيَيْنِهِ
وَالنَّهْيُ عَنْ ضِدٍّ ، عَلَى الْمُخْتَارِ
فَهُوَ مُكَرَّرٌ إِذَا تَكَرَّرَتْ
مَانِعٌ لِلتَّكْرَارِ ، وَالْعَطْفُ خَلَا⁽¹⁾
وَقِيلَ : بِالتَّأْكِيدِ⁽²⁾ ، وَالْوَقْفُ انْتَقَلَ
رَجَحَ تَأْكِيدُ⁽³⁾ بِعَادِي قُرْنٍ
فَالْوَقْفُ فِيهِ حُكْمُهُ تَجَلَّى
بِمُقْتَضَى الْإِجْزَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
بِوَاحِدٍ ، وَمِثْلُهُ التَّحْرِيمُ
إِبَاحَةً ، كـ «انْتَشِرُوا» ، «فَاضْطَادُوا»⁽⁴⁾
وَبَعْدَ الْإِسْتِثْنَانِ كَالْحَظَرِ مُحْمِلٌ
أَمْرًا بِهِ ، كـ «قُلْ لِيَزِيدِ : انْظُرَا»
أَوْ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا
أَمْرٍ بِضِدٍّ قَالِ مَنْ تَبَيَّنَ⁽⁵⁾

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة اباه 1 : (جلا) ، ولا أعرف لها توجيها . وما شرح به الشيخ أباه البيت يتماشى مع ما أثبتناه .
(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة اباه 1 : (للتوكيد) .
(3) كذا في نسختي تونس والأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (توكيد) .
(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (واضطادوا) . وما أثبتته أرجح ؛ لموافقة لفظ الآية المشار إليها .
(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (تبَيَّنَ) .

- 459 - وَالنَّهْيُ فِي الْمَنَهِ عَنَّهُ يَقْتَضِي فَسَادَهُ ، وَالْقَاضِ عَكْسًا يَرْضِي
 460 - وَقَوْلُ فَخْرِ الدِّينِ فِي الْعِبَادَةِ كَقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ لَا فِي الْعَادَةِ
 461 - وَالنَّهْيُ ضِدُّ الْأَمْرِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ
 462 - فَالنَّهْيُ عَنِ شَيْءٍ يَخْصُ أَصْلَهُ
 463 - فَالْأَمْرُ وَالْأَوَّلُ لَنْ يَجْتَمِعَا
 464 - فَتَائِبٌ يَخْرُجُ مِمَّا قَدْ غَضِبَ مُثَبِّلٌ بِفِعْلِهِ⁽¹⁾ لِمَا يَجِبُ
 465 - وَعَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ إِثْمُهُ
 466 - وَالْأَمْرُ مَعَ تَنْهِيٍّ عَنِ الْمَجَاوِرِ
 467 - مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ مُغْتَصَبٍ⁽²⁾
 468 - فَيُجْعَلُ الْأَمْرُ بِهِ لِأَصْلِهِ
 469 - وَالنَّهْيُ عَنِ وَصْفٍ بِهِ الْخَلْفُ اجْتِنِ
 470 - مِثْلُ الصِّيَامِ مُقْتَضًى بِالْأَمْرِ
 471 - وَكَالطَّوَافِ ، الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِهِ
 472 - وَيَبْطُلُ الْوَصْفُ لَدَى التَّعْمَانِ
 لَا غَيْرُ ، إِذْ⁽³⁾ يَعُدُّهُ كَالثَّانِي

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (لفعله) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (في المكان المغتصب) .

(3) كذا في نسخة تونس ، وفي نسخة الأسكوريال : (أن) ، ومعناها واحد ، وفي عامة النسخ : (ذا) . وما أثبتته أرجح ؛ لموافقته للمعنى المراد دون تقدير ، وتحتاج رواية (ذا) إلى تقدير استئناف بياني ؛ كما تقدم تفصيله في مقدمة التحقيق .

- 473 - وَحَالٌ مَا أُبَيِّحَ مَعَ نَهْيٍ يَرِدُ كَحَالِ مَأْمُورٍ بِهِ فِي مَا قُصِدَ
474 - كَالنَّهْيِ حَالِ الْخِيَضِ عَنْ طَلَاقٍ أَوْ سَفَرٍ فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ
475 - وَإِنْ أَتَى بَعْدَ الْوُجُوبِ الْأَكْثَرُ مَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ ذَاكَ يُشْعِرُ
476 - وَلِلْإِبَاحَةِ الْأَقْلُ تَالِي وَالْوَقْفُ فِيهِ لِأَيِّ الْمَعَالِي

النسخ

- 477 - النَّسْخُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَقْلًا وَقَدْ أَتَى شَرْعًا ، وَصَحَّ نَقْلًا
478 - وَالْحَدُّ فِيهِ : رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعًا قَدْ سَبَقَ الْعِلْمُ بِهِ أَنْ يُرْفَعَ
479 - يَدْخُلُ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ إِذْ يَهْمَا النَّسْخُ بِمَا ارْتَبَا
480 - وَمَا عَدَا هَذَيْنِ يُلْفَى رَاسِخًا وَلَا يَكُونُ لِسِوَاهُ نَاسِخًا
481 - وَمَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا فِي الْمُضْحَفِ لَيْسَ بِنَسْخٍ لِمَا زَالَ الْأَخْرَفُ
482 - وَتُنَسَخُ الْآيَاتُ بِالْآيَاتِ وَاخْتَلَفُوا بِالْمَتَوَاتِرَاتِ⁽¹⁾
483 - وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ فِي ذَاكَ امْتَنَعَ عِنْدَ سِوَى الْبَاجِيِّ ، وَهُوَ الْمُتَّبَعُ
484 - وَالنَّسْخُ فِي نِلَاوَةٍ أَوْ حُكْمٍ أَوْ كِلَيْهِمَا مَعًا جَوَازُهُ رَوَا⁽²⁾
485 - وَسُنَّةٌ بِهَا وَالْقُرْآنُ⁽³⁾ مَعَ خُلِفَ بِأَحَادٍ تَوَاتُرًا رَفَعُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (في المتواترات) . وما أثبتناه أرجح لفظا ؛ لمناسبته لقوله : (بالآيات) وقوله : (بالأحاد) ، وأرجح من جهة المعنى ؛ لتأديته المعنى المراد دون إضمار .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (رأوا) .

(3) كذا في الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (القرآن) .

- 486 - وَالنَّسْخُ لِلْفَحْوَى وَيَبْقَى الْأَصْلُ
 487 - وَغَيْرُ مَا يُخْتَارُ ذُو قَوْلَيْنِ
 488 - وَيُعْلَمُ النَّسْخُ مِنَ النَّصِّ عَلَى
 489 - كَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَى ثُبُوتِ
 490 - وَالْحُكْمُ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ الْمُتَنَسِّخُ
 491 - وَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهِ يُعْلَمُ
 492 - وَمِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُعَدُّ هَالِكًا
 493 - وَذُوْنِ إِبْدَالٍ وَمَعْنَاهُ يُلْفَى
 494 - وَذُو الْوُجُوبِ فِيهِ نَسْخٌ يَقَعُ
 495 - وَالنَّسْخُ مِنْ حِينَ الْبَلَاغِ⁽¹⁾ يَثْبُتُ
 496 - وَجَارَ قَبْلَ قُدْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ
 497 - فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ وَيَبْقَى أَصْلُهُ
 498 - وَفِي مَزِيدٍ لَمْ يَحْزَ تَعْلُقًا
 499 - وَهُوَ كَمَا أُوجِبَتِ الصَّلَاةُ
 500 - وَذُو تَعْلُقٍ أَبِي أَنْ يُقْتَصَرَ
- يُمنَعُ ، وَالْعَكْسُ الْجَوَازُ يَتَلَوُ
 بِالْمَنَعِ وَالْجَوَازُ فِي الْأَمْرَيْنِ
 رَفَعَ وَمِنْ إِيْجْمَاعٍ مَنْ قَبْلُ خَلَا
 نَقِيضٍ أَوْ ضِدٍّ فَذَاكَ يُتَوَى
 وَالشَّرْطُ تَأْخِيرُ الَّذِي بِهِ نُسْخُ
 وَالْعِلْمُ بِالْوَقْتَيْنِ - أَيضًا - مُعْلَمُ
 قَبْلَ رِوَايَةِ الْآخِرِ ذَالِكَا
 بِالْمِثْلِ أَوْ أَثْقَلَ أَوْ أَخَفَّا
 لِأَصْلِهِ لَا لِلْجَوَازِ يَرْجِعُ
 وَالْقَوْلُ مِنْ حِينَ الْوُقُوعِ أَثْبُتُ
 وَالْجُزْءُ إِنْ يُنْقَضُ بِهِ النَّسْخُ حَصَلَ
 وَالشَّرْطُ إِنْ يُرْفَعُ كَذَاكَ⁽²⁾ مِثْلُهُ
 بِأَوَّلٍ لَا نَسْخَ فِيهِ مُطْلَقًا
 وَيَعْدَهَا أُوجِبَتِ الرِّكَاءُ
 عَلَى سِوَاهُ النَّسْخِ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (البلوغ) ، ولعله الأرجح ؛ ليتناسب مع قوله : (الوقوع) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (فذاك) .

- 501 - كَمَثَلٍ أَنْ أَوْجِبَ رَكْعَتَانِ وَزِيدَ فِي إِقَامَةِ ثِنْتَانِ
 502 - وَالْخُلْفُ فِي مَا يَقْبَلُ اقْتِصَارًا لَكِنَّ قَوْلَ النَّسْخِ لَنْ يُخْتَارَا
 503 - وَذَا كَمَا لَوْ زِيدَ فِي الْحُدُودِ عَشْرٌ عَلَى مَقْدَارِهَا الْمَحْدُودِ⁽¹⁾
 504 - وَإِنْ عَرَا أَصْلَ الْقِيَاسِ رَفَعُ فَبِی الْأَصَحِّ لَيْسَ يَبْقَى الْفَرْعُ

الدليل الثاني : السّنة

- 505 - لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَلِلْإِفْرَارِ قُسِمَتِ السُّنَّةُ بِانْحِصَارِ
 506 - قَوْلِ الرَّسُولِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ فِي مَأْخِذِ الْأَحْكَامِ كَالْقُرْآنِ
 507 - وَالْفِعْلِ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ فِي الْعَادَةِ فِي اقْتِفَاءِ تَهْجِهِ السَّعَادَةُ
 508 - وَهُوَ لِمُطْلَقِ⁽²⁾ الْجَوَازِ يَقْتَضِي فَحَسْبُنَا مِنْهُ الرِّضَى بِمَا رَضِيَ
 509 - وَفِي الْعِبَادَةِ ؛ فَمَا دُونَ السَّبَبِ قِيلَ : عَلَى النَّدْبِ ، وَقِيلَ : بَلْ⁽³⁾ وَجَبَ
 510 - وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ لِأَمْرِ امْتِثَلْ فَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ ذَاكَ الْمُمَثِّلِ
 511 - وَإِنْ يَكُنْ مُبَيَّنًا فَذَا الَّذِي حَذَوْمُ بَيِّنٍ بِهِ قَدْ اخْتُِذِي
 512 - وَتَابَتْ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ لَنَا ، سِوَى مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ
 513 - وَلِلْبَيِّنِ الْفِعْلُ دُو تَحْصِيلِ مِنْ نَسْخٍ أَوْ تَحْصِيصٍ أَوْ تَأْوِيلِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي نسخة اباه 1 و«بلوغ السؤل» : (مثاله التّغريب للمحدود) ، وفي المعهد 1 : (مثل صلاة زيد في المحدود) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (لمقتضى) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (قد) .

- 514 - وَإِنْ يُعَارِضُ فِعْلُهُ مَا قَالَا^(١) فَرَاغِحْ مَنْ رَجَّحَ الْمَقَالَا
 515 - لَكِنْ مَعَ التَّحْقِيقِ لِلتَّارِيخِ يُعَدُّ أَوَّلَ مِنَ الْمَنَسُوحِ
 516 - وَإِنْ رَأَى الرَّسُولُ فِعْلًا أَوْ سَمِعَ قَوْلًا وَلَمْ يُنَكِرْ فَذَا مِمَّا أَتْبَعَ
 517 - إِنْ كَانَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَادَةُ وَإِنْ يَكُنْ يَخْفَى فَلَا إِفَادَةُ

فصل (في الأخبار)^(٢)

- 518 - ثُمَّ تَقَسَّمَتْ لَدَى الْإِسْنَادِ إِلَى تَوَاتُرٍ، وَلِلْأَحَادِ
 519 - فَالْأَوَّلُ الْمَفِيدُ حُكْمَ الْقَطْعِ هُوَ الَّذِي انْتَقَالَهُ بِجَمْعِ
 520 - يَبْعُدُ فِي الْعَادَةِ أَنْ تَوَاطَوْا عَلَى خِلَافِ الصَّدَقِ أَوْ تَمَالَوْا
 521 - وَحَدَّثَ مِثْلُ^(٣) الثُّقْبَا، أَوْ أَرْبَعَةَ وَقِيلَ: مِثْلَ مَنْ يُقِيمُ الْجُمُعَةَ
 522 - أَوْ قَوْمِ مُوسَى، أَوْ كَأَهْلِ بَذْرِ وَاخْتَارَ فَخْرُ الدِّينِ تَرَكَ الْحَضَرَ^(٤)
 523 - وَالْحَقُّ^(٥) فِيهِ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ وَمَا عَلَى عَدَالَةٍ تَوْقُفُ
 524 - وَقَطَعَ الْقَاضِي بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ بَيِّنَةٌ، لَيْسَتْ بِعِلْمٍ مُتَّبَعَةٍ

(1) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (مقالا) .

(2) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .

(3) كذا نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (والحدُّ مثل) .

(4) أورد في النسخة التونسية ههنا بعد هذا البيت بيت :

فَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَثَمَةِ وَالْأَشْعَرِيُّ : مَعْمَلُونَ حَكَمَهُ

وهو هنا مقحم ، كرَّر به البيت رقم (409) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسختي تونس والمعهد : (فالحق) ، والفاء السببية مشعرة بترتيب الحكم على ما قبله ، وهو عدم تحديد التواتر بعدد ، وهذا يرجح أن البيت قبله في نسخة تونس مقحم في هذا الموضع .

- 525 - وَشَرْطُهُ : اسْتِفَادَةُ مَا عُلِمَ
بِالْحِسِّ لَا مِنْ نَظَرٍ بِهِ حُكِمَ
526 - وَتَسْتَوِي مَعَ طَرَفَيْهِ فِيهِ
وَإِسْطَةُ فِي كَثَرِ نَاقِلِيهِ
527 - وَيَخْضُلُ الْعِلْمُ لَنَا بِالْخَيْرِ
مِنْ طَرِيقٍ سِوَاهُ لِلْمُعْتَبَرِ⁽¹⁾
528 - فَهُوَ مِنَ الْإِجْمَاعِ دُو حُصُولِ
وَأَخْبَرَ اللَّهُ أَوْ الرَّسُولِ⁽²⁾
529 - وَقَوْلٍ مَنْ وَافَقَهُ مُصَدِّقًا
أَحَدُهَا⁽³⁾ الْعِلْمُ يُفِيدُ مُطْلَقًا
530 - وَالْقَوْلُ فِي مُجْتَمَعِ جَمِّ الْعَدَدِ
فَلَمْ يُكَذِّبُوا بِهِ الْعِلْمُ أَطْرَدَ
531 - وَعَنْ أَبِي الْمَعَالِ وَالْغَزَالِي
يَخْضُلُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ
532 - كَذَلِكَ بِاثْنَيْنِ حُصُولُ الْعِلْمِ
دُونَ قَرِينَةٍ لَدَى ابْنِ حَزْمٍ

فصل (في مراتب رواية الصحابي)⁽⁴⁾

- 533 - لَفْظُ الصَّحَابِيِّ لَهُ خَمَلٌ جَلِي
أَوْضَحُهُ : «سَمِعْتُهُ» ، وَقَالَ لِي
534 - وَمِثْلُهُ : «حَدَّثَنِي» ، أَخْبَرَنِي
فَالْكُلُّ نَصٌّ فِي التَّلَقِّيِ الْبَيِّنِ⁽⁵⁾

- (1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (في المعتبر) .
(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (الإله والرسول) .
(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (آحادها) . وما أثبتته متعين ؛ لأنه يؤذي المعنى المطلوب من أن قول من وافقه أحد المذكورات من كلام الله والرسول ﷺ والإجماع حال كونه مصدقاً له فإنه يفيد العلم .
وقد تسبب هذا التصحيف في عدم فهم العلامة الولائي للبيت ، وتفظن الشيخ محمد فال بن باب ، فصوب التصحيف بتصويبين ، يمشي أحدهما على ما في هذه النسخة ، وقد تقدّم تفصيل ذلك في مقدمة التحقيق .
(4) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .
(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (من كل نص في التلاقي بين) ، وقال في نسخة المعهد 1 : (في التلاقي) .

- 535 - وَبَعْدَهُ: «حَدَّثَ» ⁽¹⁾، قَالَ، أَخْبَرَا»
 536 - وَبَعْدَهُ: نَهَى الرَّسُولُ، أَوْ أَمَرَ
 537 - ثُمَّ «أَمَرْنَا» اجْعَلْهُ، أَوْ «نُهِنَا»
 538 - فَقَدْ ⁽³⁾ يَكُونُ فِيهِ ذَلِكَ النَّاهِي
 539 - فَإِنْ يَكُنْ يُرَوَّى عَنِ الصَّدِّيقِ
 540 - وَاللَّفْظُ بِالسُّنَّةِ حَيْثُ أُطْلِقَا
 541 - وَمَا كَـ «كُنَّا» مُخْبِرًا بِوَاقِعِ
- وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ «مِثْلُهُ يُرَى
 وَفِي التَّلَقِّي ⁽²⁾ كُلُّ ذَلِكَ قَدْ ظَهَرَ
 مُحْتَمِلًا، مُقْتَضِيًا تَبْيِينَا
 أَوْ عَكْسُهُ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ
 فَهُوَ مُبَيَّنٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ
 فَسُنَّةُ الرَّسُولِ يَعْنِي مُطْلَقًا
 فَقَابِلٌ لَغَيْرِ عَضْرِ الشَّارِعِ

فصل (في رواية غير الصحابي) ⁽⁴⁾

- 542 - وَلَفْظُ غَيْرِهِ الَّذِي بِهِ اعْتُنِيَ :
 543 - وَحَيْثُ قَالَ : «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ»
 544 - وَهُوَ لَدَى الثُّعْمَانِ مِثْلُ مَالِكٍ
 545 - ثُمَّ «نَعَمْ» لِسَائِلٍ عَنْ خَيْرِ
 546 - ثُمَّ الَّذِي يَقْرَؤُهُ لَدَيْهِ
- «سَمِعْتُهُ، أَخْبَرَنِي، حَدَّثَنِي»
 فَمُرْسَلٌ ذَلِكَ بِلاِ اشْتِبَاهِ
 مُتَمَمٌّ عَلَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ ⁽⁵⁾
 ثُمَّ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُسْتَخِيرِ ⁽⁶⁾
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ عَلَيْهِ

- (1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامة النسخ : (وبعدُ حَدَّثَ وقال) .
 (2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامة النسخ : (وفي التلاقي) .
 (3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامة النسخ : (وقد) . وما أثبتُّه أرجح ؛ لاقتضاء الفاء ترتبه على ما قبله .
 (4) ما بين القوسين ساقطٌ من نسختي الأسكوريال وتونس، مزيدٌ في عامة النسخ .
 (5) ورد البيتان - هذا والذي قبله - في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ بين مراتب الرواية الأربع، ووردا في نسخة اباه I بعد اكتمال المراتب قبل قوله : (والثقل للحديث . . . إلخ)، وهو الأرجح .
 (6) كذا في النسخة التونسية، وفي عامة النسخ : (مُستخير) .

- 547 - وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى اقْتَفِي بِشَرَطِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَخْفَى وَالْخَفِيُّ^(١)
- 548 - مَعَ حِفْظِ مَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الْإِفَادَةِ
- 549 - وَبِالْجَوَازِ حَذْفُ بَعْضِ الْحَرِّ فِي غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَثْنَى حَرِي

فصل (في أقسام التحمل)^(٢)

- 550 - أَعْلَى الرُّوَايَاتِ^(٣) السَّمَاعُ مُطْلَقًا مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ إِذَا مَا نَطَقَ
- 551 - وَبَعْدَهُ قِرَاءَةُ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ
- 552 - ثُمَّ سَمَاعُ قَارِيٍّ ، وَبَعْدَهُ تَنَاوُلٌ لِمَا يَكُونُ عِنْدَهُ
- 553 - ثُمَّ إِذَا شَافَهُ بِالْإِجَارَةِ^(٤) ثُمَّ إِذَا أَجَارَ بِالْكِتَابَةِ^(٥)
- 554 - وَجَائِزُ إِجَارَةِ الْمَوْجُودِ مُعَيَّنًا ، وَدُونَ مَا تَقْيِيدِ
- 555 - وَالْخُلْفُ أَنْ يُجَارَ بِالْإِمْكَانِ مَنْ سَيَكُونُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ
- 556 - وَإِنَّمَا الْمُنُوعُ بِاتِّمَاقٍ لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ بِالْإِطْلَاقِ

فصل (في خبر الواحد)^(٦)

- 557 - وَخَبَرُ الْآحَادِ^(٧) ظَنًّا حَصًّا وَهُوَ يَنْقَلُ وَاحِدٌ فَمَا عَلَا

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (للخفي) .
 (2) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .
 (3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الرواية) .
 (4) في نسختي الأسكوريال وتونس : (الإجازة) .
 (5) في نسختي الأسكوريال وتونس : (الكتابة) . وما أثبتناه أرجح ؛ لئلا يختل الروي .
 (6) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .
 (7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (الواحد) .

- 558 - وَمَا رَوَى عَدْلٌ يُجُوزُ⁽¹⁾ عَقْلًا
تَعْبُدُ بِهِ ، وَصَحَّ نَقْلًا
559 - وَهُوَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَصْلٌ مُعْتَمَدٌ
عَلَى شُرُوطٍ فِيهِ عَنْهُمْ تُعْتَمَدُ
560 - وَإِنَّ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَنْ⁽²⁾ رَوَى
تُمَيِّزًا حَالَ السَّمَاعِ لَا سَوَى
561 - وَإِنْ⁽³⁾ يُحَدِّثُ شَرْطُهُ الْإِفْهَامُ
وَالْعَدْلُ وَالْبُلُوعُ وَالْإِسْلَامُ
562 - وَكُلُّ مَنْ يَحْتَنِبُ الْكِبَائِرَ
عَدْلٌ إِذَا يَحْتَنِبُ الصَّغَائِرَ
563 - مَعَ كُلِّ مَا يَقْدَحُ فِي الْمُرُوءَةِ
بِمَا مِنَ الْمُبَاحَةِ⁽⁴⁾ الْمَشْنُوءَةِ
564 - وَمُنِعَ التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ
بِوَاحِدٍ ، وَعَكْسُهُ الصَّحِيحُ
565 - بِنِسْبَةِ الرُّوَاةِ لَا الشُّهُودِ
وَجَازَ عَنْ بَعْضِ بِلَا تَقْيِيدٍ
566 - وَقِيلَ : يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ
وَشَارِطُ الْعِلْمِ لَهُ وَفَاقُ
567 - وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ
وَالْقَوْلُ⁽⁵⁾ بِالْعَكْسِ مِنَ الْمَنْقُولِ
568 - وَالْأَكْثَرُ الْمَقْدُمُ⁽⁶⁾ التَّجْرِيعُ
وَقِيلَ : بَلْ يُرْجَعُ لِلتَّرْجِيحِ
569 - وَفَاسِقٌ أَوْ مَنْ⁽⁷⁾ لَهُ حَالٌ جُهْلٌ
يُرَدُّ مَا يَرْوِيهِ حَيْثُمَا نَقَلَ
570 - وَالْخُلْفُ فِي مَا قَدْ رَوَاهُ الْمُتَبَدِّعُ
أَخْذًا وَتَرْكًا ، وَالصَّحِيحُ : يَمْتَنِعُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (يَصِحُّ) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (قد) .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (وَمَنْ) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المباحث) ، ولعلها تصحيفٌ سببه كتابة «المباحة» بالتاء المفتوحة ، ثم قرئت المثناة بالمثلثة ؛ كما تقدم تفصيله في مقدمة التحقيق .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (وقيل) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المقدم) .

(7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (وَمَنْ) .

- 571 - وَكُلُّ مَنْ صَاحَبَهُ الرَّسُولُ
 572 - وَمَالِكَ فَقَهُ الرُّوَاةِ مُشْتَرَطُ
 573 - وَإِنْ يَكُ النَّقْلُ مُبَيَّنَ الْكَذِبِ
 574 - لِكُونِهِ مُحَالِفًا فِي الصُّورَةِ
 575 - أَوْ جِهَةَ التَّوَاتُرِ الْمَقَرَّرِ⁽¹⁾
 576 - أَوْ كَانَ بِمَا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ
 577 - وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ فِيهَا قَدْ رَوَى
 578 - وَلَا خِلَافٌ أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَلَا
 579 - كَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي مَا جَاءَ بِهِ
 حَاذُوا بِهِ الْفَضْلَ فَهُمْ عُذُولُ
 لَدَيْهِ ؛ إِذْ يَكْثُرُ بِالْجَهْلِ الْغَلْطُ
 فَغَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَرَدُّهُ يَجِبُ
 لِلْمُدْرِكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ
 أَوْ بِدَلِيلٍ⁽²⁾ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ
 تَوَاتُرُ قَبَانٍ عَنْهُ وَازْتَفَعُ
 تَسَاهُلُ ، إِلَّا الْحَدِيثَ لَا سِوَى
 أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ عَرَبٍ قَدْ خَلَا
 كَوْنُ الَّذِي يَرْوِي خِلَافَ مَذْهَبِهِ

الثالث : الإجماع

- 580 - وَإِنَّ الْإِجْمَاعَ لِأَضْلُ مُتَّبَعٍ
 581 - وَإِنْ بَدَأَ فِيهِ خِلَافٌ رَافِضِي
 582 - وَإِنْ يُخَالِفُ مَنْ لَهُ اغْتِبَارُ
 583 - وَحَدُّهُ : اتِّفَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ
 فِي كُلِّ جِيلٍ⁽³⁾ ، وَبَحِثُ مَا يَقَعُ⁽⁴⁾
 أَوْ خَارِجِيٍّ فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ
 فَمَا لِإِجْمَاعٍ بِهِ اسْتِقْرَارُ
 فِي زَمَنِ عَلَى اتِّبَاعِ حُكْمِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المقدر) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي عامة النسخ : (الدليل) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (حين) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (وقَعَ) .

- 584 - وَعَنْ دَلِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ يَنْعَقِدُ وَعَنْ أَمَارَةٍ ، وَكُلُّ اعْتِمَادٍ⁽¹⁾
- 585 - وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهِ بَادٍ إِذَا أَتَى عَنْ خَيْرِ الْأَحَادِ
- 586 - وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الصَّحَابَةِ وَالظَّاهِرِيُّ جَائِلٌ⁽²⁾ ذَا دَابَّةٍ
- 587 - وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ تَغْيِينُ الْعَدَدِ دَلِيلُهُ السَّمْعُ بِحَيْثُ مَا وَرَدَ
- 588 - وَلَا وِفَاقٌ مَنْ يَكُونُ بَعْدَ فَذَلِكَ عَنْ وَجُودِهِ يَصُدُّ
- 589 - وَفِي انْقِرَاضِ الْعَصْرِ خُلْفٌ وَضَحًا وَالْمَنْعُ لِاشْتِرَاطِهِ قَدْ صُحِّحَا
- 590 - وَكُلُّ إِجْمَاعٍ بِعَصْرِ وَجِدَا فَوَاجِبٌ لَهُ اتِّبَاعُ سَرْمَدَا
- 591 - وَالِاتِّفَاقُ بَعْدَ الْإِفْزَاقِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَى⁽³⁾ الْإِطْلَاقِ
- 592 - وَحَيْثُمَا لِأَهْلِ عَصْرِ قَدْ خَلَا قَوْلَانِ فِي الْحُكْمِ لَهُمْ⁽⁴⁾ ، فَمَا عَلَا
- 593 - فَلَا يُجِيزُ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِحْدَاثَ قَوْلٍ زَائِدٍ⁽⁵⁾ لِلْآخِرِ
- 594 - وَجَائِزٌ أَنْ يُحْدِثَ الدَّلِيلُ لِلْكَثَرَيْنِ ، وَكَذَا التَّأْوِيلُ
- 595 - وَلَيْسَ غَيْرُ الْقَاضِي بِالْمُعْتَرِ فِي شَيْءٍ اِجْمَاعٌ لِفَيْفِ الْبَشَرِ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (وكل ما اعتمد) . وما أثبتته متعين ؛ لتحقيق المعنى المراد ، وهو أن المعتمد أن مستند الإجماع قد يكون دليلاً من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، أو قياس ، أو أمارة غير القياس .

(2) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (جاعلاً) .

(3) كذا في جميع النسخ ، بالإدغام الكبير ، ولا عيب فيه ؛ فقد قرئ به في السبع المتواترة ؛ قرأ به السوسي عن أبي عمرو بن العلاء .

(4) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (في الحكم قولان لهم) .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (قول ثالث) . وما أثبتته أولى ؛ لكونه أعم ، فيشمل اختلافهم على أكثر من قولين .

- 596 - وَكُلُّ عِلْمٍ يَرْتَضِيهِ النَّظَرُ
 597 - ثُمَّ السُّكُوتُ : مِنَ الْإِجْمَاعِ
 598 - وَمَالِكٌ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْخَبَرِ
 599 - وَهُوَ مَعَ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ
 600 - وَعَنْ أُولَى مَذَاهِبٍ مَعْرُوفَةٍ
 601 - وَالْقَوْلُ لِلْعَشْرَةِ⁽¹⁾ فِي قَضِيَّتِهِ
 602 - كَذَلِكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
 603 - وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَى صَحَابِي⁽³⁾
 604 - وَاخْتِيرَ أَنْ يَعُمَّ ذَا الْحُكْمِ الْبَشَرُ
 605 - وَالْقَوْلُ إِنْ يُرَوَّ عَنْ الصَّحَابَةِ
 606 - إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ مِنَ الْمُتَشِيرِ
 607 - إِنْ كَانَ لَمْ يَذْغِ⁽⁵⁾ فَإِنْ مَالِكًا
 إِجْمَاعُ أَهْلِهِ بِهِ مُعْتَبَرٌ
 وَحُجَّةٌ رَأَاهُ ذُو النَّزَاعِ
 إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ قَدْ اشْتَهَرَ
 مِنْ أَوْجِهٍ التَّرْجِيحِ بِاتِّفَاقِ
 مُعْتَبَرِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْكُوفَةِ
 قَوْمٌ رَأَوْهُ حُجَّةً مَرْضِيَّةً
 بَعْضُ رَأَاهُ⁽²⁾ حُجَّةً مُتَّبَعَةً
 مَذْهَبُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابِ⁽⁴⁾
 وَقِيلَ : قَوْلُ الْعُمَرَيْنِ يُعْتَبَرُ
 دُونَ مُحَالِفِ يَرَى اجْتِنَابَهُ
 فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيُّ حَرِي
 يَرَاهُ حُجَّةً فَخُذْ بِذَلِكَ

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (العترة) ، ولعله تصحيف من الناظم ؛ لأن الأصوليين لم يعدوا رأي العشرة دليلاً ، بينما عدوا رأي العترة - وهم أهل البيت - دليلاً عند الشيعة ، وفي نسخة المهيح بخط الناظم :

وعُدَّ قَوْمٌ حُجَّةً مُعْتَبَرَةً إجماع أصحاب الرسول العشرة

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (رأوه) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الصحابي) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (الأصحاب) .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (أو كان لم يذغ) . وهو الصواب ؛ =

- 608 - وَخُلْفُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ إِنْ نُقِلَ عَلَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ مُحْمِلٌ
609 - وَكَثْرَةُ الْعِدَّةِ تَرْجِيحٌ كَفَى كَذَا إِذَا وَافَقَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ
610 - ثُمَّ التَّوْحَى^(١) لِدَلِيلٍ ثَانِي مُعْتَمَدٌ إِنْ يَسْتَوِ النَّقْلَانِ

الرَّابِعُ : الْقِيَاسُ (وما يلحق به)^(٢)

- 611 - الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ مُضْطَرٌّ لَهُ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقْفُو سُبُلَهُ
612 - وَإِنَّمَا نُؤْثِرُهُ اتِّبَاعًا إِذَا عَدِمْنَا النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ
613 - وَأَنْكَرَ الْقِيَاسَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَرَأَيْهُمْ فِي ذَاكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ
614 - يَعُمُّ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْمُقَدَّرِ
615 - وَلَا يُرَى الْقِيَاسُ لِلْجَمْهُورِ يَدْخُلُ فِي الْأَسْبَابِ لِلْأُمُورِ
616 - ثُمَّ عَلَى الرُّخْصَةِ لَا يُقَاسُ وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ الْقِيَاسُ^(٣)
617 - وَبِالْقِيَاسِ جَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ نَعْبُدُ ، وَوَاقِعٌ فِي الْأَشْهَرِ
618 - وَحَدُّهُ : إِبْثَاتُ حُكْمٍ اسْتَقَرَّ لِغَيْرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ مُعْتَبَرٍ
619 - سُمِّيَ «وَصْفًا جَامِعًا» ، وَيُدْعَى ذُو الْحُكْمِ «أَصْلًا» ، وَسِوَاهُ : «فَرْعًا»^(٤)

= لموافقته لهما في «تقريب ابن جزّي» ، وما أثبتناه محتمل ، ويكون المعنى المقصود وهو أن محلَّ حجة قول الصحابي إذا لم يرجع عنه ، لكنّه مرجوح ؛ لعدم وجوده في «تقريب ابن جزّي» .

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (التَّراخي) . وما أثبتناه المتعين ؛ لوجوده في «التقريب» ، ولما تقدّم في مقدّمة التحقيق .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وما بين القوسين ساقط من بقية النسخ .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (قياس) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (الفرعا) . وما أثبتناه =

- 620 - وَالشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ بِحَيْثُ يَأْتِي
 621 - وَمِثْلُهُ مَا اخْتَصَّ بِالرُّسُولِ
 622 - وَالْخَلْفُ أَنْ يَكُونَ فَرْعَ أَصْلٍ
 623 - فِي وَضْفِهِ الْجَامِعُ ، ثُمَّ لَا يُرَى
 624 - وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ أَنْ يَتَّفِقَا⁽²⁾
 625 - لَمْ يَسْتَسْخِ ، قَدْ انْتَمَى⁽³⁾ لِلشَّرْعِ
 626 - أَعْلَاهُ : مَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ حَالًا⁽⁴⁾
 627 - كَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْإِعْتِقَاقِ
 628 - وَفِي النُّصُوصِ جُلُّهُمْ قَدْ جَعَلَهُ
 629 - وَمَنْ إِلَى الْقِيَاسِ قَدْ عَزَاهُ
 630 - ثُمَّ يَلِي ذُو عِلَّةٍ وَهُوَ الَّذِي
 631 - كَمَنْعِ بَيْعِ الْخَمْرِ لِلتَّحْرِيمِ
 632 - وَمَنْعِ غَضَبَانَ مِنَ الْقَضَاءِ
 633 - وَالْجُوعُ مَعَ إِفْرَاطِهِ وَالْعَطَشُ
 حُرُوجُهُ عَنِ التَّعَبُّدَاتِ
 فَذَا وَذَا لَيْسَا⁽¹⁾ مِنَ الْمَعْقُولِ
 وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْعِ اتِّبَاعُ الْأَصْلِ
 وَحُكْمُهُ بِالنَّصِّ قَدْ تَقَرَّرَا
 عَلَيْهِ مَعَ خَضَمٍ بِهِ ، أَوْ مُطْلَقًا
 مَعَ الثُّبُوتِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ
 مِثْلًا لِمَنْطُوقٍ بِهِ ، أَوْ أَعْلَى
 وَالضَّرْبِ وَالتَّأْيِيفِ فِي الْإِلْحَاقِ⁽⁵⁾
 وَمُنْكَرُ الْقِيَاسِ بِمَنْ أَعْمَلَهُ
 « قِيَاسَ لَا فَارِقَ » قَدْ سَاءَ
 مِنْ وَضْفِهِ الْجَامِعِ حُكْمُهُ اخْتِذِي
 خَمَلًا عَلَى مُحَرَّمَ الشُّحُومِ
 قِيسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِغْيَاءِ
 وَكُلُّ مَا عَنْ نَظَرٍ يُشَوِّشُ

= مِنَ التَّنْكِيرِ يَرْجِّحُهُ مُوَافَقَةُ مَا قَبْلَهُ : (أَصْلًا) .

- (1) كَذَا فِي نَسَخَتِي الْأَسْكَوْرِيَالِ وَتُونَسَ ، وَفِي عَامَةِ النَّسَخِ : (لَيْسَ) .
 (2) الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ : (يَتَّفِقَا) لِلْإِطْلَاقِ ، لَا التَّشْبِيهِ .
 (3) كَذَا فِي نَسَخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ وَعَامَةِ النَّسَخِ ، وَفِي النَّسَخَةِ التُّونِسِيَّةِ : (انْتَهَى) .
 (4) كَذَا فِي نَسَخَةِ تُونَسَ وَعَامَةِ النَّسَخِ ، وَفِي نَسَخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ : (أَجْلَاهُ مَا السَّكُوتُ عَنْهُ جَلًا) .
 (5) كَذَا فِي نَسَخَةِ الْأَسْكَوْرِيَالِ وَعَامَةِ النَّسَخِ ، وَفِي نَسَخَةِ تُونَسَ : (الْإِطْلَاقُ) .

- 634 - وَلَا يُقَاسُ تَافِيهِ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّ «فَعْلَانَ» لِإِلَامِيَلَاءِ
 635 - وَهُوَ مِنَ الْحُجَّةِ دُونَ بَاسٍ عِنْدَ جَمِيعِ مُثَبِّتِي الْقِيَاسِ
 636 - وَبَعْدَهُ الْمَنْسُوبُ «لِلْمُنَاسَبَةِ»
 637 - ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ ⁽¹⁾ «قِيَاسُ الشَّيْبَةِ» وَمَالِكُ كَغَيْرِهِ قَالِ بِهِ
 638 - وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَضْفُهُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ ، فَبَانَ ضَعْفُهُ
 639 - وَهُوَ كَتَشْبِيهِ ⁽²⁾ الْأَرَزِّ مَثَلًا بِالْبُرِّ فِي وَضْفِ عَلَيْهِ اشْتِمَلًا
 640 - بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَا اغْتِيَارٍ كَالطَّغَمِ وَالْقُوتِ وَالْإِدْخَارِ

فصل (في مسالك العلة) ⁽³⁾

- 641 - وَتُعْلَمُ الْعِلَّةُ بِالِاجْتِمَاعِ وَالنَّصُّ ، وَالنَّصُّ عَلَى أَنْوَاعٍ
 642 - فَبَعْضُهُ يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ وَمِنْهُ بِالِإِيمَاءِ ، وَالتَّلْوِيحِ
 643 - فَأَوَّلُ بِالذِّكْرِ وَالِإِفْهَامِ بِمِثْلِ «كَيْ ، وَالبَا ، وَمِنْ ، وَاللَّامِ» ⁽⁴⁾
 644 - وَذِكْرُهُ مُقَدِّمًا قَدْ يَحْضُلُ كَمِثْلِ : «قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَزِلُوا»
 645 - وَالثَّانِي : مَا يَكُونُ بِالِإِيمَاءِ بِ«إِنَّ ، ⁽⁵⁾ أَوْ «أَرَيْتَ ، أَوْ بِالْفَاءِ»

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (ثم يليها قياس . . .)
 (2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وهو تشبيه) .
 (3) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مثبت في عامة النسخ .
 (4) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (ولام) . وما أثبتته أوفق بالمعنى .
 (5) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وهو الصواب ، وفي نسخة الأسكوريال : (فإن) ، وهو خطأ ظاهر .

- 646 - وَالثَّالِثُ : التَّلْوِيحُ بِالترْتِيبِ لِاحْكُمْ فِيهِ ، وَبِفا التَّعْقِيبِ
647 - كَمِثْلٍ : «وَأَقَعْتُ فَقَالَ كَفَّرَ»⁽¹⁾
648 - وَبَعْضُهَا يُدْرَى مِنْ اِسْتِنْبَاطِ
649 - فَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِ«الْمُنَاسِبَةِ»
650 - وَذَاكَ «تَحْرِيجُ الْمَنَاطِ» ، وَهُوَ : إِنْ
651 - مِثْلُ الرَّبَا فِي الدُّبِّ ، أَوْ امْثَالِهِ⁽⁵⁾
652 - وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفِ ظَاهِرِ
653 - وَإِنْ يَكُنْ خَفِيًّا⁽⁶⁾ أَوْ لَا يَنْضَبِطُ
654 - وَإِنْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرِ
655 - وَرُبَّمَا قَدْ تَحْرِمُ الْمُنَاسِبَةُ
656 - وَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ بِمَا ذُكِرَ رَا
لِلْحُكْمِ فِيهِ ، وَبِفا التَّعْقِيبِ
وَمَا لِتَعْقِيبِ : «جَنَى فَعَزَّرَ»⁽²⁾
بِالسَّيْرِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ⁽³⁾
وَبِ«الإِخَالَةِ»⁽⁴⁾ عَلَى مَا نَاسَبَهُ
تَعْيِينُهَا مِنْ غَيْرِ مَذْكَورٍ زُكِنَ
إِذْ تُقْتَضَى عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِ
مُنَاسِبٌ مُنْضَبِطٌ لَا نَافِرِ
فَلِلْمِظَنَّةِ⁽⁷⁾ الرُّجُوعُ يَرْتَبِطُ
لَمْ يُلْتَفَتْ ، كَاللُّونِ وَالتَّصْوِيرِ
مَفْسَدَةٌ قَدْ سَاوَتْ أَوْ مُغَالِبَةٌ
فَذَا بِ«تَنْقِيحِ»⁽⁸⁾ الْمَنَاطِ شَهْرًا

- (1) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (كفروا) .
(2) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (عزروا) . وهو الأرجح ؛ لأنّ التعزيز يقع على الجاني لا منه ، ومن جهة العرّوض أيضًا .
(3) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (والمناط) .
(4) كذا في عامة النسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (وبالإحالة) ، وهو تصحيف واضح .
(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مثاله) .
(6) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (خفيًا) ، وهو تصحيف ظاهر .
(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ومطبوعة بلوغ السؤل ، وفي عامة النسخ : (فبالمظنة) .
(8) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (فذاك تنقيح) ، وفي نسخة تونس : (فذا بتلقيح) ، وهو تصحيف ظاهر .

- 657 - كَمَثَلٍ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ لِمَفْسِدِ⁽¹⁾ الصَّوْمِ مِنَ الْعِبَارَةِ
 658 - وَهُوَ اعْتِبَارُ مُقْتَضَى الْمَفْهُومِ مِنْ جِهَةِ التَّأْثِيرِ وَالْعُمُومِ
 659 - مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضَى الْخُصُوصِ فِي الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَالشُّخُوصِ⁽²⁾
 660 - وَلَفْظُ «تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ» يُطْلَقُ بِحَيْثُمَا تَغْيِينُهَا مُحَقَّقٌ
 661 - مِثْلَ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْمِثْلِيَّةِ فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ عَقْلِيَّةٌ
 662 - وَقَدْ يُرَى اسْتِنْبَاطُهَا اسْتِشْعَارًا مِنْ حَالِ حُكْمٍ مَعَ وَضْفٍ دَارَا
 663 - وَذَا الَّذِي سُمِّيَ بِالْقِيَاسِ بِالِاطِّرَادِ مَعَ الْإِنْعِكَاسِ

فصل (في قواعد القياس)⁽³⁾

- 664 - وَلِلْقِيَاسِ مُفْسِدَاتٌ إِنْ بَدَتْ فَيُبْطَلُ الْقِيَاسُ مِنْهَا مَا ثَبَتَ
 665 - مِنْهَا : إِذَا مَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ أَوْ خَالَفَ النَّصَّ قَضَى⁽⁴⁾ امْتِنَاعًا
 666 - وَلِلْعُمُومِ مَا لَهُ مِنْ بَاسٍ لِلْمُثَبِّتِ التَّخْصِصِ⁽⁵⁾ بِالْقِيَاسِ
 667 - وَوَضْفُهُ الْجَمْعُ إِنْ مِنْهُ عُدَمٌ وَفِي قُصُورٍ عِلَّةٌ ذَاكَ التَّزِمُ
 668 - ثُمَّ وَجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ قَدْحٌ يُسَمَّى «الْعَكْسَ» ، فَاتَّبِعْ أَصْلَهُ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة حبيينا ومطبوعة بلوغ السؤل : (بمفسد) .
 (2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (والخصوص) ، وفي هامشها :
 (والشخص) ، وعليه علامة تصحيح .
 (3) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مثبت في عامة النسخ .
 (4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (اقتضى) .
 (5) كذا في نسخة الأسكوريال وفي عامة النسخ «لمثبت التخصيص» ، وفي نسخة تونس (للمثبت
 التخصيص) .

- 669 - وَهُوَ اغْتِيَارُهُ إِذَا مَا اتَّفَقَا
 670 - وَ«النَّقْضُ» : كَوْنُ الْوَصْفِ دُونَ الْحُكْمِ
 671 - وَ«الْقَلْبُ» أَنْ يُثَبِّتَ بَعْضُ الْخَصْمِ
 672 - وَ«الْفَرْقُ» إِبْدَاءُ لَوْصِفٍ اسْتَقَرَّ
 673 - وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ عِنْدَ النَّظَرِ
 674 - وَنَقْضُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي
 675 - وَ«الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ» مَا الْأَدِلَّةُ
 676 - وَذَلِكَ : تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ الْكَافِي
 أَنْ لَيْسَ ⁽¹⁾ لِلْحُكْمِ سِوَاهُ مُطْلَقًا
 وَفِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
 بِعِلَّةِ الْآخِرِ ضِدَّ الْحُكْمِ
 مُنَاسِبٍ لِلْحُكْمِ بِمَا يُغْتَبَرُ
 غَيْرُ مُنَاسِبٍ وَلَا مُغْتَبَرٍ
 تَقَرَّرَتْ مِنْ قَبْلِ ذَا وَحُدَّتْ
 بِجَمْعِهَا مَعَهُ بِمُسْتَقْلَلَةٍ
 وَصَرَّفَهُ عَنْ مَوْضِعِ الْخِلَافِ

ذكر الاستصلاح

- 677 - وَإِنْ لِلْمَصْلَحَةِ الْمَشْهُورَةِ
 678 - مَا جِنْسُهُ شَرْعًا بِهِ مُطَالَبَةٌ
 679 - وَأَصْلُهُ : تَحْصِيلُ قَضِي الشَّارِعِ
 680 - كَجَعْلِ كُلِّ مُذْهَبٍ لِلْعَقْلِ
 681 - وَالثَّانِ مُلْغَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ
 682 - كَأَنْ يُقَالَ : مَالِكُ الرَّقَابِ
 683 - أَوْ أَنْ يُقَالَ : حَامِلُ الْأَنْقَالِ
 684 - وَمُتَرَفٌّ فِي حَالَةِ الْأَسْفَارِ ⁽²⁾
 لِأَضْرَبَ أَلَاءَ نَحْصُورَةٍ
 فَذَلِكَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ
 فِي دَفْعِ فَاسِدٍ ، وَجَلِبِ نَافِعٍ
 كَالْحَمْرِ فِي امْتِنَاعِهِ لِلْأَكْلِ
 لِكَوْنِهِ فِي الشَّرْعِ غَيْرُ مُغْتَبَرٍ
 تَكْفِيرُهُ بِالصَّوْمِ لِلْعِقَابِ
 يَأْخُذُ بِالْفِطْرِ ، كَذِي التَّرْحَالِ
 يُمْنَعُ مِنْ قَضَرٍ وَمِنْ إِنْطَارٍ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (إذ ليس) .

(2) كذا في جميع النسخ ، وفي نسخة تونس : (الإسكار) ، وهو تحريف واضح .

- 685 - فَكُلُّ ذَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الشَّرْعِ
 686 - وَثَالِثٌ : مَا لَيْسَ بِالشَّرْعِ اتَّضَحَ⁽²⁾
 687 - وَذَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِ«الْمُرْسَلِ»
 688 - وَفِي الضَّرُورِيَّاتِ لِلْغَزَالِي
 689 - مُشْتَرِطًا مَعَ ذَاكَ فِي الْقَضِيَّةِ
 وَكَمْ لَهُ كَمَالِكٍ مِنْ مُعْمَلٍ
 يُرَى اغْتِبَارُهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ
 وَرُودُهُ اقْطَعِيَّةً كُلِّيَّةً

ذكر الاستدلال

- 690 - وَخُذْ بِالِاسْتِدْلَالِ حَيْثُمَا وَرَدَ
 691 - وَحَدُّهُ أَخْذُ دَلِيلٍ قَصْدَ أَنْ
 692 - فَأَوَّلُ : مَا دَلَّ⁽³⁾ مَلْزُومٌ عَلَى
 693 - فَالْإِلَازِمُ الَّذِي لِلَّامِ يَقْبَلُ
 694 - وَيَرْفَعُ الْمَلْزُومَ نَفْيُ الْإِلَازِمِ
 695 - لَكِنَّمَا الْمَلْزُومُ حَيْثُ أُثْبِتَا⁽⁵⁾
 696 - وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ثَانِي قِسْمٍ
 وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ كُلُّ مُعْتَمَدٍ
 يُفْضِي لِلْحُكْمِ عَلَى أَهْدَى سَنَنِ
 لِإِزِمِهِ فِيهِ ، وَعَكْسٌ قَدْ عَلَا⁽⁴⁾
 وَ«لَوْ» عَلَى الْمَلْزُومِ بِمَا يَدْخُلُ
 وَذَاكَ فِي الْإِثْبَاتِ غَيْرُ لَازِمٍ
 ثَبَتَ لَازِمٌ وَدَعَا عَكْسًا أَتَى
 تَقْرِيرُ أَوْصَافٍ لِحَضَرِ⁽⁶⁾ الْحُكْمِ

- (1) كذا في نسخة تونس وجميع النسخ ، وسقط الشطر كله من نسخة الأسكوريال ، وأبدل بشطر البيت الموال : (بأنه معتبر ومطرح) .
 (2) كذا في نسخة تونس وجميع النسخ ، وسقط الشطر كله من نسخة الأسكوريال .
 (3) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (دام) ، وهو تصحيف ظاهر .
 (4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (قد خلا) .
 (5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي إياه 1 : (ثبتا) .
 (6) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي إياه 1 : (بقصر) .

697 - والأخذُ بالنفي وبالإثباتِ حتى يُرى المطلوبُ منه يأتي

ذكر الاستصحاب والبراءة الأصلية^(١)

698 - ونوعُ الاستصحابِ : ما أبانَا إبقاء ما كان على ما كانَا

699 - واعتَمَدَ الصَّحَّةُ فِيهِ الْأَكْثَرُ وَفِيهِ لِلنُّعْمَانِ خُلْفٌ يُذَكَّرُ

700 - وَمِثْلُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ وَهِيَ الْبَقَا عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِيَّةِ

701 - حَتَّى يَدْلُلَّ دَلِيلٌ شُرْعَا عَلَى خِلَافِ^(٢) الْحُكْمِ فِيهِمَا مَعَا

702 - وَالْخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلِ ثَانِي لِلأَهْرِيَّ وَلِلأَصْبَهَانِي^(٣)

703 - وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَصْلٌ مُطَرِّدُ الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ حَيْثُمَا وَجَدَ

ذكر الاستقراء

704 - وَهَآكَ الْإِسْتِقْرَاءُ خُذْهُ رَسْمَا نَتَّبِعُ الْجُزْئِيَّ حُكْمًا حُكْمَا

705 - ثُمَّ يُرَى وَالْحَالُ^(٤) فِيهِ يَطَّرِدُ بِذَلِكَ الْحُكْمِ بِحَيْثُمَا يَرِدُ

706 - فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ مَا قُصِدَ يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا وَجَدَ

(١) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وقد سقط العنوان الذي بين القوسين من عامة النسخ .

(٢) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي هامش المعهد 1 ما يشير إلى أن في نسخة : (على انتفاء) .

(٣) يعني : أبا الفرج عمر - ويقال : عمرو - بن محمد بن عمرو الليثي ، ويقال : ابن محمد بن عبد الله ، البغدادي ، من أصحاب إسماعيل القاضي ، وقد تقدّم في مبحث «التحسين والتقييح العقلي» عند البيت (80) ما فيه من وهم ووهل ، ص 104-105 .

(٤) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (والحكم) .

707 - وَرُبَّمَا قَدْ يَنْتَهِي فِي الشَّرْعِ لِأَنَّهُ يُفِيدُ فِيهِ حُكْمَ الْقَطْعِ

ذكر الاستحسان

708 - وَبَعْضُهُمْ يَنْسُبُ لِلثُّعْمَانِ عَلَى الْخُصُوصِ نَوْعَ الْإِسْتِحْسَانِ

709 - وَمَالِكٌ لَيْسَ لَهُ بِمَانِعٍ وَقَدْ رَوَوْا إِنْكَارَهُ لِلشَّافِعِيِّ

710 - وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ فِيهِ أَنَّهُ يُرَى بِمُقْتَضَى تَفْسِيرِهِ مُفْتَبَرًا

711 - وَمُرْتَضَى حُدُودِهِ الْمَرْوِيَّةِ الْأَخْذُ بِالْمُضْلَحَةِ الْجُزْئِيَّةِ

712 - فِي مَا يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْكُلِّيَّ لَا أَنَّهُ مُسْتَحْسَنَاتٌ⁽¹⁾ الْعَقْلِ

ذكر العرف والعادة

713 - الْعُرْفُ مَا يَغْلِبُ⁽²⁾ بَيْنَ النَّاسِ وَمِثْلُهُ الْعَادَةُ دُونَ بَاسٍ

714 - وَمُقْتَضَاهُمَا مَعًا مُتَبَوِّعٌ⁽³⁾ فِي غَيْرِ مَا خَالَفَهُ الْمَشْرُوعُ

سدّ الذرائع

715 - وَعِنْدَهُمْ سَدُّ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمَ فِي مِثْلِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ سَبِّ الصَّنَمِ

716 - وَبَعْضُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ ، كَالْحَجْرِ مِنْ اغْتِرَاسِ الْكَرَمِ خَوْفَ الْحَمْرِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (لأنه من مستحسنات العقل) . وما أثبتّه أرجح من جهة المعنى المراد ، وهو أن الاستحسان لا يقصد به ما استحسنته العقل ، بل أمرٌ أخص من ذلك .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (يُعرف) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مشروع) .

- 717 - وَقِسْمُهَا الثَّالِثُ عِنْدَ مَالِكٍ مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ فِي مَسَالِكِ⁽¹⁾
718 - كَمِثْلِ دَعْوَى الدِّمِ دُونَ الْمَالِ فِي رَأْيِهِ ، وَالْبَيْعِ لِلْأَجَالِ

شرع من قبلنا

- 719 - وَقِيلَ فِي⁽²⁾ هَلْ شَرَعُ مَنْ عَنَّا مَضَى شَرَعُ لَنَا فِي غَيْرِ مَا الشَّرَعُ اقْتَضَى؟
720 - بِالْمَنْعِ ، وَالْجَوَازِ ، وَالتَّفْصِيلِ بِمَنْعِ غَيْرِ شَرْعَةِ الْخَلِيلِ

الاجتهاد (والتقليد والفتيا)⁽³⁾

- 721 - الْاجْتِهَادُ بَذَلٌ وَسِعَ الْمُجْتَهِدُ فِي النَّظَرِ الْمُبْدِي لِمَا شَرَعًا قَصِدَ⁽⁴⁾
722 - وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا فِي غَيْرِ مَا الْوَحْيُ بِهِ قَدْ وَرَدَا
723 - وَفِي «عَفَا اللَّهُ» دَلِيلٌ قَاطِعٌ وَمِنْ «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ» ذَاكَ شَائِعٌ
724 - وَجَازَ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقًا وَقَبْلَهُ لِفَنَائِهِ وَفَاقَا
725 - وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرٍ ، وَإِنْ وُجِدَ قَوْلَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مُتَّحِدٍ
726 - وَقْتًا ؛ فَإِنْ رُجِّحَ وَاحِدٌ⁽⁵⁾ قِيلَ أَوْ لَا فَذَا وَذَا لَدَيْهِ يَحْتَمِلُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المسالك) . وما أثبتته أولى ؛ لأنّ المعنى المراد أنّه معتبرٌ في بعض الفروع عند مالك ، وعدّد بعضها .

(2) ساقطة من نسخة الأسكوريال مثبتة في نسخة تونس وعامة النسخ ، ولا يستقيم الوزن ولا المعنى إلّا بإثباتها .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وما بين القوسين ساقط من عامة النسخ .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المُبْدِي لِمَا الشَّرَعُ قَصِدَ) . وما أثبتته أوفق بالنظم .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال واباه 1 ، وفي عامة النسخ : (رَجِّحَ وَاحِدًا) . وهذا هو الأرجح ، بل المتعيّن ؛ لها في «تقريب الوصول» (ص 152) : «إِذَا نُقِلَ عَنِ الْمُجْتَهِدِ قَوْلَانِ ، =

- 727 - فَإِنْ يَكُ التَّارِيخُ مِمَّا حَقَّقَا فَإِنْ تَأْنِيًا رُجُوعٌ مُطْلَقًا
728 - وَعِنْدَمَا يُجْهَلُ وَقْتُ قَرَطَا إِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا
729 - وَهُوَ إِذَا مَا نَسِيَ اجْتِهَادَهُ فِي مَا يُعِيدُ سَائِلٌ أَعَادَهُ
730 - وَلُفِّتِ بِالثَّانِي فَذَلِكَ⁽¹⁾ الْمُرْتَضَى وَهَبَهُ أَبَدَى عَكْسَ مَا كَانَ ارْتَضَى
731 - وَلَيْسَ لَزِمًا إِذَا مَا ذَكَرَا فُتْيَاهُ فِيهِ أَنْ يُعِيدَ النَّظَرَا
732 - وَفِي تَجْزِي الاجْتِهَادِ قَدْ سُمِعَ خُلْفٌ، فَمُثِّبٌ لَهُ، وَمُتَّبِعٌ⁽²⁾

فصل

- 733 - وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ شَرْطُ الْمُجْتَهِدِ وَالْفَهْمُ، وَالْحِفْظُ، وَعِلْمُ مَا اعْتَمَدَ
734 - أَوَّلُهُ: الْكِتَابُ، وَالْحِفْظُ لَهُ أَهَمُّ مَا مِنْ عِلْمِهِ حَصَلَهُ
735 - لَا سِيَّيَا مَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ⁽³⁾ فِي الْإِحْكَامِ
736 - وَلَيُعْرِفُ النَّاسِخَ وَالْمُنْسُوخَا وَمَا اقْتَضَى فِي عِلْمِهِ رُسُوخَا
737 - وَالْحِفْظُ لِلْحَدِيثِ أَوْلَى مَا اعْتَمَدَ وَلِلْأُصُولِ⁽⁴⁾، فَهِيَ⁽⁵⁾ لِلْفَقْهِ⁽⁶⁾ عَمَدُ

= فَإِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ عَدَّ الثَّانِي رَجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ حَكِي عَنْهُ الْقَوْلَانِ، وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَجُوعٍ. وَإِنْ كَانَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَنْدهُ مُحْتَمَلَةٌ لِلْقَوْلَيْنِ، فَإِنْ أَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا: نُقِلَ عَنْهُ، وَإِنْ لَا نُقِلَ عَنْهُ الْقَوْلَانِ».

(1) كَذَا فِي نَسْخَةِ تُونِسَ وَعَامَّةُ النَّسْخِ، وَفِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ: (بِذَاكَ الْمُرْتَضَى).

(2) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ وَعَامَّةُ النَّسْخِ، وَفِي حَبِيبِنَا: (وَمُتَّبِعٌ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ.

(3) كَذَا فِي نَسْخَتِي الْأَسْكَورِيَالِ وَتُونِسَ، وَفِي عَامَّةِ النَّسْخِ: (أَكْمَلُ).

(4) كَذَا فِي عَامَّةِ النَّسْخِ، وَفِي النُّسخَةِ التُّونِسِيَّةِ: (وَلَا أَصُولُ).

(5) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ وَعَامَّةِ النَّسْخِ، وَفِي الْمَعْهَدِ 1: (وَهِيَ).

(6) كَذَا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ وَعَامَّةِ النَّسْخِ، وَفِي نَسْخَةِ ابَاهِ 1: (لِلْعِلْمِ).

- 738 - وَلِلْمُهِّمِّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَلِلْفُرُوعِ ؛ فَهِيَ لُبُّ الْمَطْلَبِ
739 - فَلْيَعْتَمِدْ لِأَهْلِهَا مَا فَصَّلُوا وَفَرَّعُوا فِي كُنْهِهِمْ ، وَأَصَّلُوا
740 - فَيَقْتَنِي ⁽¹⁾ آرَاءَهُمْ ⁽²⁾ مُصَحَّحًا وَيَنْتَقِي أَقْوَالَهُمْ مُرَجِّحًا
741 - وَمَا سِوَى مَا مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ وَضَفِي لَهُ وَضَفَّ كَمَالٍ فِيهِ
742 - وَكُلُّ عِلْمٍ فَلَهُ مُجْتَهِدٌ عَلَيْهِ فِي تَقْرِيرِهِ يُعْتَمَدُ
743 - وَهُوَ الَّذِي أَحْكَمَ ⁽³⁾ ذَاكَ الْعِلْمَا وَنَالَهُ مِنْ عِرْفَةٍ وَفَهَّمَهَا

فصل (في التصويب والتخطئة) ⁽⁴⁾

- 744 - وَفِي الْأُصُولِ وَاحِدٌ مُصِيبٌ وَأَثَمٌ سِوَاهُ لَا يُصِيبُ
745 - وَمُسْقِطُ التَّائِيْمِ مِثْلُ الْعَنْبَرِيِّ مَا قَوْلُهُ فِي ذَاكَ بِالْمُعْتَرِ
746 - وَفِي الْفُرُوعِ فَالضَّرُورِيَّاتُ مُجْتَهِدٌ فِيهَا لَهُ أَفْرِيَاتُ
747 - وَإِنَّهُ لُمُخْطِئٌ إِجْمَاعًا مُكَفَّرٌ ؛ إِذْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَا
748 - وَبَعْضُ مَا لَمْ تَذَرِهِ ضَرُورَةٌ وَهُوَ ⁽⁵⁾ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ
749 - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْأَعْصَارِ ⁽⁶⁾ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَالْأَقْطَارِ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (فليقتني) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (آثارهم) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (أصلح) .

(4) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامة النسخ .

(5) كذا في عامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (وهي) . وما أثبتته أرجح ؛ لتذكير الضمير في قوله : (قد

أجمعوا عليه) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الأمصار) .

- 750 - فَاَلْتَصَدَّى لِاجْتِهَادٍ مُخْطِئٍ مُفَسَّقٌ بِمِثْلِهِ لَا يُغْبَأُ
751 - وَسَائِرُ الْفُرُوعِ، وَهِيَ ⁽¹⁾ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَالِاجْتِهَادُ فِيهَا قَدْ أُلْفَ
752 - قِيلَ : مُصِيبُ الْحَقِّ فِيهَا وَاحِدٌ وَقِيلَ : بَلْ كُلُّ مُصِيبٍ وَاجِدٌ
753 - لِلشَّافِعِيِّ الْخُلْفُ، وَالنَّعْمَانِ وَمَالِكٌ يُعَزِّي لَهُ الْقَوْلَانِ ⁽²⁾
754 - وَبِاتِّفَاقٍ مُخْطِئٌ لَنْ يَأْتِمَا
755 - وَحَيْثُمَا التَّصَوُّبُ رَأْيَا اعْتُمِدَ فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لِظَنِّ الْمُجْتَهِدِ
756 - وَالْعَكْسُ قِيلَ : لَا دَلِيلَ فِيهِ وَقِيلَ : بَلْ أَمَارَةٌ تُبْدِيهِ

فصل (في التقليد) ⁽⁴⁾

- 757 - لِلْعُلَمَاءِ الْخُلْفُ فِي التَّقْلِيدِ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّقْيِيدِ
758 - فَقِيَ أَصُولِ الدِّينِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ ذَاكَ بِالْمَنْعِ حَرِي
759 - وَأَكْثَرُ النَّاسِ الْمُحَدِّثِينَ وَعَظِيرُهُمْ أَجَازَةُ تَلْقِينَا
760 - وَذَا الَّذِي رَجَّحَهُ مَنْ نَظَرَا إِذِ الرَّسُولُ لَمْ يُكَلِّفْ نَظَرَا
761 - وَفِي الْفُرُوعِ الْمَنْعُ فِي الْمَعْلُومِ ضَرُورَةٌ يُرَى مِنَ الْمَحْتُمِ
762 - وَمَا مِنَ الْفُرُوعِ يُذَرَّى نَظَرَا جَوَازُهُ لِلْأَكْثَرِينَ اشْتَهَرَا

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وهو) . وما أثبتته الصواب ؛ لكون سائر الفروع مؤنثة لفظاً . وقد رجَّع عليها ضمير التانيث - أيضاً - ، فتأكد تأنيثها .
(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهدي ، وفي عامة النسخ : (عنه روي القولان) .
(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (وإن) .
(4) ما بين القوسين ساقط من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهدي ، مزيد في بقية النسخ .

- 763 - فَعَبَّرُ ذِي الْعِلْمِ مِنَ الْأَنَامِ يُقَلِّدُ الْعَالِمَ فِي الْأَحْكَامِ⁽¹⁾
- 764 - وَالْحَدُّ : أَخَذُ الْقَوْلِ بِالْقَبُولِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطْلَبَ بِالدَّلِيلِ
- 765 - وَفَعَلَ مَا فِيهِ اخْتِلَافٌ دُونَ أَنْ قَلَّدَ ، فِي التَّائِيْمِ خُلْفٌ لَمْ يُشْنِ
- 766 - وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَارِفِ قَلَّدَ ، وَالْأَصْلُ الْقَضَا بِالْقَائِفِ⁽²⁾
- 767 - وَفِي النَّوَازِلِ جَوَازًا اجْتِبَئِي⁽³⁾ وَنُقْلُهُ⁽⁴⁾ مِنْ مَذْهَبٍ لِمَذْهَبٍ
- 768 - مَعَ اعْتِقَادِ الْعِلْمِ فِي الْمُقَلِّدِ وَلَا تُرَى الرُّخْصَةُ أَصْلَ الْمُقْصِدِ
- 769 - وَلَا يُرَى فِي فِعْلِهِ ابْتِدَاعًا بِأَنِّي بِمَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَا
- 770 - وَالْحُكْمُ لَا يُنْقَضُ بِالْإِطْلَاقِ فِي الْاجْتِهَادِيَّةِ⁽⁵⁾ بِاتِّفَاقِ
- 771 - مَا لَمْ يُخَالَفْ قَاطِعًا فَيُنْقَضُ مِنْهُ وَمِنْ سِوَاهُ حِينَ يَغْرُضُ
- 772 - أَوْ خَالَفَ اجْتِهَادُهُ فِي الْحُكْمِ أَوْ نَصَّ مَنْ قَلَّدَهُ فِي الْعِلْمِ

فصل (فِي مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتَاءُ)^(٦)

- 773 - يُفْتَى الْوَرَى فِي الدِّينِ بِاسْتِحْقَاقِ مُحَرَّرُ⁽⁷⁾ الْاجْتِهَادِ بِالْإِطْلَاقِ

- (1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (بالأحكام) .
- (2) كذا في نسخة تونس وعامة النسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (الغائب) ، وهو تحريف واضح استشكله ناسخها .
- (3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ (جَوَازُهُ اجْتِبَئِي) .
- (4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ (وَنُقْلُهُ) وما أثبتناه أرجح لكون الحاصل انتقالا وليس بنقل .
- (5) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (الاجتهاديات) .
- (6) ما بين القوسين ساقط من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، مزيد في بقية النسخ .
- (7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مَنْ حَازَ الاجْتِهَادَ) .

- 774 - وَقِيلَ : بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَجْتَهِدَا فِي مَذْهَبٍ يَجْعَلُهُ مُعْتَمَدًا
- 775 - لَكِنْ مِنْ الْمَذَاهِبِ الْمَأْثُورَةِ⁽¹⁾ مَعَ اقْتِفَاءِ كُتُبِهِ الْمَشْهُورَةِ⁽²⁾
- 776 - وَذَا الَّذِي بِهِ اسْتَمَرَ الْعَمَلُ مُذْ أَرْزُمِنْ ، وَلَيْسَ عَنْهُ مَعْدِلٌ
- 777 - وَشَرْطُهُ مَعَ عِلْمِهِ عَدَالَتُهُ لِيُتَّقَتَفَى مَعَ فِعْلِهِ مَقَالَتُهُ⁽³⁾
- 778 - وَالْاجْتِهَادِيَّةُ⁽⁴⁾ فِيهَا يُفْتَى ذُو الْعِلْمِ⁽⁵⁾ دُونَ غَيْرِهَا الْمُسْتَفْتَى وَعَيْرُهُ يَصُدُّ عَنْهُ مَنْ سَأَلَ
- 779 - وَإِنَّمَا الْفُتْيَا⁽⁶⁾ بِمَا فِيهِ عَمَلٌ
- 780 - وَمُكْتَبَرٌ فِيهِ السُّؤَالُ لَا يُقَرَّرُ
- 781 - وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُقَلَّدُ
- 782 - وَعَالِمٌ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَفْتَى
- 783 - هَذَا إِذَا لَمْ يَبْلُغِ اجْتِهَادًا
- 784 - فَذَا لَهُ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- 785 - وَجَائِزٌ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُهُ
- غَيْرُ أَوَّلِي الْعِلْمِ الَّذِي يَجْتَهِدُ⁽⁷⁾ مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ لَهُ أَنْ يُفْتَى فَإِنْ يَكُنْ بُلُوعُهُ اسْتَفَادًا تُمْتَنِعُ ، وَلَيْسَتْ نِزْمًا أُرَى أَعْلَمَ مِنْهُ فِي الَّذِي يُرِيدُهُ

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (المشهوره) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وفي نسخة تونس : انتقاء كتبه المشهوره ، وفي اباه 1 : (مع اقتفاء السنه

الهاثوره) ، وفي المعهد 1 وحيينا : (اقتفاء السنه المشهوره) . وما أثبتته أرجح ؛ لأن الشأن هنا هو

اعتماد المقلد على كتب المذاهب ، لا الاعتماد على الأدلة الماثوره !

(3) كذا في النسخه التونسيه ، وفي شرح اباه 1 : (وتقتفى بفعله مقالته) ، وفي سائر النسخ : (وتقتفى بفعله

مقالته) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامة النسخ : (الاجتهاديات) .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس و اباه 1 ، وفي بقيه النسخ : (بالرأي دون غيرها) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (الفتوى) .

(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (يُعتمد) .

- 786 - وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ مُطْلَقًا ، وَذَا
787 - وَحَيْثُ مَنْ يُفْتِي أَوَّلُو تَعَدُّ
788 - وَقِيلَ : بَلْ مَا اخْتَارَ فَهُوَ كَافٍ
789 - قِيلَ : لَهُ تَقْلِيدُهُ مِنْ شَاءَا
790 - وَرَاجِحٌ عَلَيْهِمَا : أَنْ يُجْتَهَدَ
791 - وَمُنْعٌ ⁽³⁾ اسْتِفْتَاءُ ذِي جَهَّالَةٍ
792 - وَجَارَ الْإِفْتَاءُ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ
793 - إِنْ كَانَ ذَا تَمَكُّنٍ ⁽⁵⁾ مِنَ النَّظَرِ
794 - وَقِيلَ : إِنْ مُجْتَهِدٌ قَدْ عُدِمَا
- أَحْمَدُ فِيهِ حَدَوْ إِسْحَاقَ اخْتَدَى
تَحْيِيْرُ الْأَفْضَلِ حُكْمُ الْمُقْتَدِي
ثُمَّ إِذَا أَفْتَوَهُ بِاخْتِلَافٍ
وَالْأَخْذُ بِالْأَخْوَاطِ عَنْهُمْ ⁽¹⁾ جَاءَا
ثُمَّ عَلَى الْأَفْضَلِ مِنْهُمْ يَعْْتَمِدُ ⁽²⁾
فِي حَالِهِ ⁽⁴⁾ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَدَالَةٍ
بِمَذْهَبٍ لِعَالِمٍ قَدْ اعْتَمَدَ
وَإِذَا مِنْهُ بِحَظٍّ مُغْتَبَرٍ
أَوْ مُطْلَقًا ⁽⁶⁾ ، وَالْمَنْعُ قَوْلُ عُلَمَا

التعارض والترجيح ⁽⁷⁾

- 795 - إِذَا الدَّلِيلَانِ تَعَارَضَا ، وَلَمْ يُقْدَرْ ⁽⁸⁾ عَلَى الْجَمْعِ ، وَلَا النَّسْخُ انْحَتَمَ

- (1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (عنه) .
(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (بمذهب لعالم قد اعتمد) ، وهو تكرار لشطر البيت (792) الآتي ، فهو سبق لسان أو قلم ، فما أثبتناه متعين .
(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (وامتنع) .
(4) كذا في الأسكوريال وتونس وشرح اباه 1 ، وفي بقية النسخ : (في حالة) .
(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (ذا تمكنا) . وما أثبتته أنسب ، من جهة أن المعطوف عليه (آخذًا) بصيغة اسم الفاعل لا المفعول ، وقد ورد في هامش النسخة التونسية ما صوبناه مصححًا عليه .
(6) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامة النسخ : (ومطلقًا) .
(7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (التعادل) .
(8) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (تقدير) .

- 796 - يُرْجَعُ لِلتَّرْجِيحِ عِنْدَ مَنْ مَضَى وَالْمَنْعُ لِلْبَعْضِ ، وَلَيْسَ مُرْتَضًى
- 797 - وَإِنْ يَكُ التَّرْجِيحُ⁽¹⁾ عَنْهُ يَنْتَفِي
- 798 - عِنْدَ سِوَى الْقَاضِي ، وَأَصْلُ الْأَهْرِي
- 799 - وَيَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فِي الظَّنِّ
- 800 - وَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ بِمَعْلُومٍ إِذَا
- 801 - تَقَدَّمَ التَّارِيخُ فِيهِ أَوْ جُهِلَ
- 802 - وَظَاهِرُ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ فِي
- 803 - وَإِنْ يَكُنْ فِيهِنَّ ذُو اخْتِيَاطٍ⁽⁴⁾
- 804 - وَالْمَنْعُ لِلْقَاضِي ، وَمَا قَدْ وَافَقَهُ
- 805 - وَغَالِبُ إِنْ عَارَضَ الْأَصْلَ رَجَحَ
- وَالْمَنْعُ لِلْبَعْضِ ، وَلَيْسَ مُرْتَضًى
- يُرْجَعُ إِلَى تَقْلِيدٍ ، أَوْ تَوْقُفٍ
- الْمَنْعُ مُفْتَضٍ ، وَعَكْسُهُ أَذْكَرُ
- لَا فِي الَّذِي يُنْسَبُ لِلْقَطْعِيِّ
- عَارِضَ ظَنًّا ، غَيْرُهُ لَا يُخْتَلَفُ⁽²⁾
- وَسَابِقُ الظَّنِّ عَلَى النَّسْخِ مُجْمَلٌ
- تَعَارُضٍ ثَالِثُهَا التَّوَقُّفُ فِي⁽³⁾
- وَفِي النُّصُوصِ ، الْأَخْذُ بِالْمُخْتَاطِ
- حُكْمُ الْقِيَاسِ رَاعَوْا الْمُوَافَقَةَ
- وَقِيلَ بِالْعَكْسِ⁽⁵⁾ ، وَأَوَّلُ أَصَحِّ

فصل (في الترجيح باعتبار حال المروي)^(٦)

- 806 - وَرَجَّحَ التَّكَرُّارُ فِي مَتْنِ الْخَبَرِ أَوْ كَوْنُ لَفْظِهِ حَقِيقَةً صَدَرَ

(1) كذا في عامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (الجميع) ، والمعهد 1 : (الجامع) . والموضع مطموس من نسخة الأسكوريال ، وما أثبتته أولى ؛ لموافقتها المعنى المقصود نظمه .

(2) في هامش النسخة التونسية : (قلت : عارضه ظن فظناً انبذا) .

(3) كذا في جميع النسخ .

(4) كذا في عامة النسخ ، وفي النسخة التونسية والمعهد 1 : (باحتيال) ، والموضع مطموس من نسخة الأسكوريال ، وما أثبتناه أولى بالمعنى المراد .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (عكسه) .

(6) ما بين القوسين ساقط من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، مزيد في بقية النسخ .

- 807 - أَوْ مُسْتَقِلًا ، أَوْ فَصِيحًا ، أَوْ أَتَى
 808 - أَوْ كَانَ حَاكِيًا عَلَى الْآخِرِ ، أَوْ
 809 - أَوْ سَالِمًا مِنْ اضْطِرَابٍ ، أَوْ نُقِلَ
 810 - أَوْ كَانَ فِي الْمُرَادِ نَصًّا ، أَوْ وَرَدَ
 811 - أَوْ جَاءَ فِي مَعْنَى لَهُ مُتَّحِدٍ
 812 - أَوْ عَمَلِ السَّلَفِ مُقْتَضَاهُ^(١)
 813 - أَوْ دَلَّ فِيهِمْ عَلَى تَنْزِيهِهِ
 أَوْ كَانَ لَا تَعُمُّ بَلَوَى فِيهِ

فصل (في الترجيح باعتبار حال الراوي)^(٢)

- 814 - بِالرَّفْعِ لِلرُّسُولِ وَالتَّعَدَادِ
 815 - وَبِاتِّحَادِ الْأَسْمِ وَالتَّأَخُّرِ
 816 - وَبِاعْتِمَادِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ
 817 - وَبِاشْتِهَارِ الْفَضْلِ وَالْعَدَالَةِ
 وَالْحِفْظِ^(٣) قَدْ رُجِّحَ فِي الْإِسْنَادِ^(٤)
 وَصِحَّةِ الْعَقْلِ بِطُولِ الْأَعْصَرِ
 وَنِسْبَةِ لِلْفَقْهِ أَوْ لِيَثْرِبِ
 أَوْ مَنْ رَوَاهُ بِالسَّمَاعِ قَالَهُ

(1) كذا في عامة النسخ ، وفي النسخة التونسية : (أو عمل السلف بمقتضاه) . والموضع مطموس من نسخة الأسكوريال .

(2) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس مزيد في نسختي حبينا والمعهد 1 وفي نسخة اباه 1 «فصل : الترجيح بحسب الإسناد» .

(3) كذا في النسخة التونسية ، وفي عامة النسخ : (واللفظ) . وما أثبتته أرجح ؛ لموافقتها لها في «التقريب» (ص 165) ، ولفظه : «أو أن يكون رواؤه أكثر ، أو أحفظ» .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (والإسناد) ، وفي المعهد 1 : (بالإسناد) .

- 818 - أَوْ مُنِيتٌ⁽¹⁾ لِلْحُكْمِ بِاتِّفَاقٍ رَوَاتِهِ ، أَوْ حَسَنُ الْمَسَاقِ
 819 - أَوْ عَاضِدٌ إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ لَهُ ، أَوْ النَّاقِلُ ذُو الْقَضِيَّةِ
 820 - أَوْ كَوْنُهُ فِي قِصَّةٍ⁽²⁾ مُتَتَقِّلَةً أَوْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَوْ الْإِجْمَاعُ لَهُ
 821 - أَوْ الْكِتَابُ شَاهِدٌ لِنَقْلِهِ أَوْ سُنَّةٌ تَوَاتَرَتْ لِمِثْلِهِ
 822 - أَوْ كَانَ سَالِمًا مِنْ اضْطِرَابٍ أَوْ مَنْ رَوَى مِنْ عَلَيْهِ الْأَصْحَابِ

فصل (في ترجيح الأقيسة)⁽³⁾

- 823 - وَفِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فَمَا سَوَى ذِي عِلَّةٍ مَرْجُوحُ
 824 - وَرُجِّحَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ عَلَى الَّذِي لَشَبَهٍ قَدْ نَاسَبَهُ
 825 - وَرُجِّحَ الْأَجْلَى⁽⁴⁾ عَلَى سِوَاهُ عِنْدَ الَّذِي بِذَاكَ قَدْ دَعَاهُ
 826 - وَفِي قِيَاسِ عِلَّةٍ تَرْجِيحُ بِكُونِهَا النَّصُّ بِهَا صَرِيحُ
 827 - أَوْ كَوْنِهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهَا أَوْ قَلَّ خُلْفٌ عَنْدهُمْ لَدَيْهَا
 828 - أَوْ أَنْ تُرَى فُرُوعُهَا قَدْ عَمَّتْ أَوْ كَوْنِهَا الْأَوْصَافُ فِيهَا قَلَّتْ
 829 - أَوْ كَوْنِهَا أَعَمَّ ، أَوْ أَنْ تُلْفَى وَصَفًا حَقِيقِيًّا ، وَذَا لَا يَخْفَى
 830 - وَبِاطْرَادِهَا مَعَ انْعِكَاسِهَا أَوْ بِتَعَدِّيها لَدَى قِيَاسِهَا
 831 - أَوْ كَانَ أَخْذُهَا مِنْ أَصْلٍ نَصًّا أَوْ لَا يُرَى الْأَصْلُ بِفَرْعٍ خَصًّا

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة تونس : (أو مُنِيتًا) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقية النسخ : (بقصة) .

(3) ما بين القوسين ساقط من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، مزيد في بقية النسخ .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامة النسخ ، وفي نسخة المعهد 1 : (الأعلى) .

- 832 - أَوْ جُمْلَةً مِنَ الْأُصُولِ تَشْهَدُ بِحُكْمِهَا ، أَوْ الْقِيَاسُ يُوجَدُ
833 - فِي بَعْضِهِ مَا مُقْتَضَاهُ الْقَطْعُ⁽¹⁾ أَوْ أَنْ يُرَى مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ الْفَرْعُ
834 - أَوْ كَانَ الْأَصْلُ حُكْمُهُ يَنْبُتُ مِنْ إِبْجَاعٍ أَوْ تَوَاتُرٍ فِيهِ رُكْنٌ

أسباب الخلاف

- 835 - إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ جُمْلَةً مِمَّا مَرَّ مِنْ تَعَارُضِ الْأَدْلَاءِ
836 - وَالْجَهْلُ بِالذَّلِيلِ ، كَالْإِجْبَارِ وَالْخُلْفُ فِي مَا صَحَّ فِي الْأَخْبَارِ⁽²⁾
837 - وَالْخُلْفُ فِي نَوْعٍ مِنَ الدَّلِيلِ
838 - أَوْ اخْتِلَافُ أَوْجِهٍ الْقِرَاءَةِ
839 - أَوْ اخْتِلَافُ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ فِي
840 - وَالْخُلْفُ فِي قَاعِدَةٍ أَصْلِيَّةٍ
841 - وَالْحَمْلُ لِلْمُحْتَمِلِ اللَّفْظِ عَلَى
842 - كَمَثَلِ الْإِشْتِرَاكِ ، وَالْعُمُومِ
843 - وَالْأَمْرِ : هَلْ مَحْمَلُهُ⁽³⁾ الْوُجُوبُ؟
844 - وَهَلْ عَلَى إِبَاحَةٍ لِلْوَاقِعِ
بَعْضُ الَّذِي مِنَ الْمَعَانِي اخْتِمَالًا
وَالْحَذْفُ ، وَالْمَجَازُ ، وَالْمَفْهُومُ
وَالنَّهْيُ : هَلْ تَحْرِيمُهُ الْمَطْلُوبُ؟
أَوْ غَيْرُهَا يُحْمَلُ فِعْلُ الشَّارِعِ؟

(1) قال في «تقريب الوصول» : «أو أن تكون بعض مقدماته يقينية» .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (من أخبار) . وقال في «تقريب الوصول» :

«السبب الثالث : الاختلاف في صحة نقل الحديث بعد بلوغه إلى كل مجتهد» .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (محله) . وما أثبتته أرجح ؛ لأنه مذكور ضمن

أقسام سبب من أسباب الخلاف هو : الحمل للمحتمل اللفظ على بعض معانيه المحتملة .

- 845 - وَقِسْ عَلَى ذَاكَ ، فَفِي ذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ تُرْشِدُ مَنْ يَسْتَقْرِئُ
846 - وَمَا لَهُ قَضِي فَقَدْ تَمَّتْهُ مُبْدِي مَعْنَى مَا بِهِ وَسَمْتُهُ^(١)
847 - فَكَانَ لَمَّا خُصَّ بِالْأَصُولِ أَحْصَى^(٢) لَهَا مِنْ «مَهْيَعِ الْوُصُولِ»
848 - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِحَمْدِهِ يَسْعَدُ مَنْ قَدَّمَهُ فِي قَضِيهِ
849 - ثُمَّ صَلَاتُهُ بِلا تَنَاهِي عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ
850 - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ وَالتَّابِعِينَ الْقُدْوَةَ الْأَعْلَامِ

تَمَّتِ الْمَنْظُومَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ



- (١) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامة النسخ : (مبدي ما معنئ به رسمته) . وما أثبتته متعين ؛ لأنه يؤدّي المعنى المراد ، وهو أن الكتاب أظهر ما وسمه به من كونه «مرتقى للوصول إلى الضروري من الأصول» .
- (٢) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي نسخة حبينا : (أحظي لها) ، وفي نسخة اباه 1 : (أحظي بها) . وما أثبتته أولى ؛ لموافقة للمعنى المراد من الناظم ، وهو أن هذا النظم لما اختص بالأصول ، فحذفت منه مباحث الكلام إلا يسيراً من مقدمات مفيدة ، وحذفت منه معاني الحروف ، وزيد أبواب وتفصيل وتفاريع في أثناء أبوابه : جعلته أحصى وأجمع لمباحث علم الأصول من منظومته الأخرى الموسومة بـ «مهيع الوصول» .